



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور - خنشلة -

Abbas Laghrou University Khenchala

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculty of Economics, MANGEMENT AND Commercial Sciences

قسم: علوم اقتصادية

تأثير تغيرات أسعار الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف: الأستاذ(ة):

- عبد الحق بوكحيل

إعداد الطالبين:

- ناجي كريكرو

- خالد وادي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم و اللقب
رئيساً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر	شرف الدين ملال
مشرفاً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر	عبد الحق بوكحيل
مناقشاً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	صالح السعيد

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...
فإنني أشكر الله تعالى على فضله وعظيم عطائه حيث
أنجزت هذا العمل بفضله ، فله الحمد أولاً وآخراً.
ثم أتقدم بالشكر لأولئك الأخيار الذين مدولي يد المساعدة
وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل، المشرف
عبد الحق بوكحيل
قدوة في العلم والعطاء حيث أنه
لم يدخر الجهد والوقت في مساعدتنا وكان حريصاً في
إرشاداته وتوجيهاته
بالوجه الذي يليق ، فله منا فائق الإمتنان والتقدير.
كما أتقدم بوافر الشكر لكل أستاذ أفادني بعلمه

الإهداء:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في
مسيرتنا الدراسية بعملنا هذا
أهدي عملي المتواضع الذي بعون الله
إلى من كانت اللجنة تحت أقدامها والدتي
إلى والدي الغالي رحمه الله
إلى سندي في الحياة زوجتي
إلى العائلة كلها

ناجي

الإهداء

والى والدتي العزيزة التي كان لدعائها أعظم الأثر

في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة

الى أبي الغالي

الى اخوتي واخواتي

الى كل الأصدقاء والزملاء

الى اساتذتي واهل الفضل علي الذين لم ييخلوا علي

خالد

فهرس المحتويات

البنك العربي الكويتي

الصفحة

مخوان المحتوى

الشكر والعرهان

إهداء

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

أ-و

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

02

تمهيد

03

المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف

03

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

04

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

06

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في سعر الصرف

08

المبحث الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف

08

المطلب الأول: وظائف سعر الصرف

09

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

10	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
15	المبحث الثالث : سوق سعر الصرف
15	المطلب الأول: تعريف سوق الصرف وأنواعه
18	المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف
21	المطلب الثالث: مخاطر سوق الصرف
23	خلاصة

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

25	تمهيد
26	المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن ميزان المدفوعات
30	المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
31	المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
31	المطلب الثالث: عناصر ميزان المدفوعات
36	المبحث الثاني: عناصر ميزان المدفوعات
36	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
37	المطلب الثاني: تعريف الاختلال وأسبابه
40	المطلب الثالث: أنواع وطرق معالجة الاختلال
41	المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

- 41 المطلب الأول: مناهج ونظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات
- 42 المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف
- 43 المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بميزان المدفوعات
- 45 خلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة السودان لدور التمويل الأصغر الاسلامي

- 47 تمهيد
- 48 المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري
- 48 المطلب الأول: خصائص المميّزة لميزان المدفوعات الجزائري
- 51 المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائرية
- 52 المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014_2021)
- 57 المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر
- 57 المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر
- 62 المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
- 69 المطلب الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2021
- 73 المبحث الثالث: تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة
2014-2021
- 73 المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

78	المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب راس المال
80	المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات
83	خلاصة
85	خاتمة
88	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
53	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2021-2014)	01
54	تطور رصيد رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2021-2014)	02
56	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2021-2014)	03
77	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2021-2014	04
79	تطور سعر الصرف الجزائري على حساب راس المال خلال الفترة 2014- 2021	05
81	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2021-2014	06

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34	مكونات ميزان المدفوعات	01
53	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)	02
54	تطور رصيد رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)	03
55	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)	04
58	العملات المكونة للسلة سنة 1973	05
62	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994-2024)	06
74	تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2014-2020	07
75	تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2014-2021	08
77	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2014-2021	09
78	تطور سعر الصرف الجزائري على حساب راس المال خلال الفترة 2014-2021	10
80	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2021	11

مقدمة

مقدمة:

تشهد دول العالم اليوم ارتباطاً لم تشهده من قبل. وذلك لأن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يفرض تبادلات خارجية (اقتصادية وسياسية وثقافية)، أدى تشكيلها إلى خلق شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها تجاوزت أنشطتها وعلاقاتها المعتادة داخل مجالها الداخلي. وهذه العلاقات الاقتصادية الدولية نجدها تتبلور في حركة الأشخاص، وهو ما يسمى بالهجرة الدولية، بالإضافة إلى نقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وتطور وسائل النقل المختلفة. وما زاد من حدة هذه العلاقات هو التفاوت بين دول العالم من حيث الاختلاف في وفرة القدرات الإنتاجية والاقتصادية والبنية البشرية.

كما تؤدي تبادلات هذه الدول إلى تكثيف علاقاتها الاقتصادية، حيث تقوم كل دولة بتحصيل الإيصالات وسداد المدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية، وعليها أداء واجباتها والتزاماتها في تاريخ محدد تجاه الدول التي تتعامل معها، وتعرف أيضاً كيفية استيفاء حقوقها، ومن هنا يجب أن تعد بياناً كافياً يسمى الرصيد. المدفوعات.

يشكل ميزان المدفوعات المرآة الحقيقية التي تعكس العلاقات الاقتصادية للبلاد. وتوضح حالة هذا الرصيد الموقع الذي تحتله الدولة في هذه العلاقات، كما توضح مدى تأثير معاملاتها الخارجية محلياً على الدخل القومي حسب نسبة العامل ومستوى العمالة. إضافة إلى أن أرقامه وبياناته تستخدمها المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تعمل على كيفية تحقيق أو تخليص الدول التي تطلبه مالياً من الاختلالات المزممة في موازين مدفوعاتها، ولعل الحديث عن ميزان المدفوعات يقودنا إلى ذلك للتساؤل عن الوحدة التي تتم من خلالها هذه المعاملات وما الذي يدفعنا في هذا المستوى للحديث عن الفكرة التي تتمحور حول كيفية تسوية العلاقات المختلفة بينها ومنها يأتي الحديث عن سعر الصرف، حيث أن سعر الصرف ليس شيئاً ولكن الصورة التي تنعكس في الاقتصاد المعاملات بالعملة العامة للدولة، وهي عبارة عن عدد من الوحدات التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس. شكلت نظرية سعر

مقدمة:

الصرف حجر الزاوية في المعاملات الدولية المختلفة، ومن هنا احتلت مساحة غير محترمة في تاريخ الفكر الاقتصادي طوال تطورها وحظيت باهتمام كبير من اهتمام علماء الاقتصاد نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وما يترتب على عدد من متغيرات النشاط الاقتصادي من تأثيرات كبيرة.

كما أن بلادنا كباقي دول العالم تولي اهتماما كبيرا في إطار دراسة هذه العلاقة (أي تأثيرات سعر الصرف على المعاملات الاقتصادية مترجمة على شكل ميزان مدفوعات لتفسير الانزلاقات الكثيرة).

1- إشكالية الدراسة:

تبلورت إشكالية الدراسة في التالي:

• ما أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)؟

2- فرضيات الدراسة:

وتندرج ضمن هذ الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل سعر الصرف؟

- ما هو ميزان المدفوعات؟

- ما هي العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

2- فرضيات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، وعلى ضوء المفاهيم النظرية، و الدراسات ذات الصلة بالموضوع،

يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- سعر الصرف نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى ؛

- ميزان المدفوعات سجل يبين جميع العمليات المالية والاقتصادية؛

- هناك تأثير كبير لتغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر.

مقدمة:

3- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص اهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة الأسس النظرية لسعر الصرف؛

- تبيان الآليات المثلى لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛

- تبيان الاطار النظري لميزان المدفوعات؛

- إعطاء حوصلة عن أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة

(2014-2021)؛

4- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في تبيان أثر تغيرات سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري

مع توضيح أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري.

5 - أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

• أسباب ذاتية:

-الميل الشخصي ؛

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

• أسباب موضوعية:

-الاهتمام المتزايد من قبل الجزائر بسعر الثرف وتغيراته؛

-تتبع مسار تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة؛

6- الأدوات المستخدمة والمنهج المتبع في الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا من خلال وصف كل مايتعلق

بمتغيرات الدراسة، وتحليل الاحصائيات المتعلقة بدراسة حالة الجزائر من خلال التقارير السنوية

الصادرة عن بنك الجزائر.

7- تحديد اطار الدراسة:

تم إختيار الجزائر كمحل لدراسة الحالة، أما بالنسبة لفترة الدراسة فقد أختيرت الفترة (2014-2021) لأنها تمثل فترة عرفت فيها الجزائر العديد من التقلبات الاقتصادية والأزمات النفطية.

8-الدراسات السابقة :

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع يمكن إيجازها في مايلي:

أ. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.

ولقد تم التوصل إلى أن من مصلحة الدول العربية المصدرة للبترول عموما والجزائر خصوصا أن يتم التحكم في عملة تسعير النفط، وهذا من أجل تقادي مخاطر الصرف على معاملاتها النفطية، ولكن هذا الأمر (تغيير عملة تسعير النفط) أمر مستبعد، إذ أن تسعير النفط بالدولار يشكل دعما وقوة للدولار الأمريكي، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدخر أي جهد اقتصادي أو عسكري أمن جل المحافظة على مصالحها.

ب. محمد زرافة، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

حيث تم التوصل من خلاله إلى وجود تأثير لصادفي الحساب الجاري بسعر الصرف سلبا، وطرذا بسعر البترول، وذلك في الأجلين الطويل والقصير. وفيما يخص النموذج العام لرصيد ميزان المدفوعات ووفقا لصيغة (ARDL) فقد توصل من خلاله إلى وجود تأثير هذا الأخير أي ميزان المدفوعات بسعر الصرف، في الأجلين الطويل والقصير سلبا، وبسعر البترول إيجابا، كما توصل أيضا إلى أنه يتأثر سلبا بمعدل الضرائب في الأجل القصير. وبالتالي فقد أستخلص من الدراسة أنه، يجب إصلاح النظام الضريبي، وذلك لتأثيره البالغ على ميزان المدفوعات. من

مقدمة:

خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، كما تؤكد وجود ارتباط قوي بين ميزان المدفوعات وسعر البترول وهو ما يؤكد ضرورة الإسراع في التنويع والخروج من الاعتماد على النفط.

ج. المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015/2016.

تم التوصل من خلال الدراسة إلى رغم وجود عالقة تكامل متزامن بين متغيرة سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي بالجزائر في إطار النموذج النقدي الأساسي، إل أنه ال توجد عالقات تأثير و تأثير بين هذه المتغيرات، وهذا ربما قد يرجع إلى ضعف الطريقة المستعملة في اختبار و استخراج هذه العالقات.

د. ميهوب مسعود، محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، 2022.

أثبتت الدراسة تعمق ارتباط الميزان الكلي بالتغيرات الحادثة في المادة النفطية في ظل حصيلة صادرات خارج المحروقات لا تتجاوز عتبة 3 % كأفضل نسبة مسجلة) خلل هيكل محلي)، هذه الوضعية التي رافقها تناقص في حجم الصادرات من البترول بداية من 2012 (متغير جديد يمكن أن تستمر تبعاته للمدى الطويل) وزيادة معتبرة في الواردات لتغطية الطلب المُفعل، و ذلك إلى الحد الذي يستلزم سعر مستهدف جدي د من النفط قد يتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل لإحداث التوازن الخارجي، وهو الأمر الغير ممكن في ظل توجهات عالمية نحو تنمية الطاقات البديلة وخصوصا الغاز الصخري منها.

9- خطة و هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف ، وتناول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف

مقدمة:

المبحث الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف

المبحث الثالث: سوق سعر الصرف

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات ، وتم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال

الفترة(2014-2021) ، وتطرق إلى:

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-

2021

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

تمهيد:

من أهم المشكلات التي تثيرها المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في الدول المختلفة ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه المعاملات وإنما أيضا كيفية تسوية هذه القيمة، وبما أن العالم يتكون من عدة دول لكل دولة عملتها الخاصة بها، فهذا يعني أن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول، إذن عند مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى يقتضي الأمر وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية، أو ثمن عملة الدولة الأولى مقومة بعملة الدولة الثانية ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف. ولقد تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف

المبحث الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف

المبحث الثالث: سوق سعر الصرف

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف

ان المعاملات داخل دولة ما تتم تسويتها بنفس عملة الدولة، و لكن في الواقع لا توجد عملة دولية، فلكل دولة عملتها الخاصة التي يتم اصدارها من طرف البنك المركزي وتستخدم لتمويل معاملاتها وهو الأمر الذي يجعل التجارة في السلع و الخدمات و تحويلات رؤوس الأموال بين الدول تقتضي اجراء عملية تحويل بين العملات أي أننا أمام مؤشر يعرف " بسعر الصرف".

المطلب: تعريف سعر الصرف

اختلف التعاريف حول أسعار الصرف وتعددت حسب العديد من الاقتصاديين، نظرا للدور المهم الذي يلعبه في اقتصاد الدول، ومن بين هذه التعاريف مايلي:

- عرف سعر الصرف أنه: سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها.¹

- ويعرف سعر الصرف على أنه: النسبة التي تتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى حيث نجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.²

- كما يعرف تسعير الصرف بأنه: عدد وحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، ومن زاوية أخرى ينظر إليه أنه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.³

¹- محمد بن سعيد، عبد الجليل هداجي، دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-، ص82.

²- عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص04.

³-سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص15.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

- وأيضاً عرف سعر الصرف بأنه: عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمناً لها.¹

نستخلص مما سبق أن سعر الصرف هو:

-نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

سعر الصرف هو النسبة التي تتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، ويتم ذلك عبر أنظمة والمتمثلة في:

1. أنظمة سعر الصرف الثابتة:

من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات البلد من العملات الأجنبية وعليه فالعلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إدارياً.

وفقاً لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من كون عملية التثبيت جد مفيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض لسعر العملة المحلية.

2. أنظمة سعر الصرف المرنة:

يعتبر الاقتصادي فريدمان من مؤيدي نظام الصرف المرن فهو يعتقد بأن هذا النظام يتفوق على النظام الثابت، فهذا النوع من الأنظمة، يتقلب فيه سعر الصرف بالدرجة أكبر مقارنة بالأنواع الأخرى، بحيث أن السلطات النقدية الممثلة من طرف البنك المركزي تترك قوى السوق لتحديد

¹- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 19.

الفصل الأول: إطار مفاصمي لأسعار الصرف

سعر الصرف عملتها المحلية وبمعنى آخر تترك العملة عائمة حتى نجد سعر صرفها في سوق الصرف التنافسي والحر.¹

يرى بعض أنصار هذا النظام بأن هذا الأخير لا يتخذ معيار محدد كركيزة عند تحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، بل يتم تحديدها على أساس العرض في سوق الصرف الأجنبي بشكل حر هذا ما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعا وانخفاضا، فتنحس العملة عندما ترتفع قيمتها (زيادة الطلب عليها) وتدهور عندما تنخفض قيمتها (ينخفض الطلب عليها)، وطالما أن عرض العملة والطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف فإن التوازن يتحقق بدون تدخل حكومي.

علاوة على ذلك، فإن تبني نظام الصرف المرن يعطي السلطات النقدية حرية في اختيار أهدافها الاقتصادية كما يمثل أيضا علاجا لمشكلة الخطر المعنوي.²

3. أنظمة سعر الصرف الوسطية:

هي عبارة عن مزيج من بين النظامين السابقين، فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، أي أن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار، ومن مؤيدي هذا النظام Krugman,Reinhart,Williamson، بحيث يرون أن نظام الصرف الوسيط هو الأحسن أو بالأحرى يعتقدون ذلك كونه يتيح فرص أفضل لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية.³

¹ - محمد طويطو، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، Les Cahiers du Cread، المجلد 35، العدد 02، 2019، ص 106.

² - ماجدة بنت مطيع عاشور، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول النامية للفترة 1974-2006، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 73.

³ - محمد طويطو، مرجع سابق، ص 107.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في سعر الصرف

تتأثر أسعار الصرف بالعديد من العوامل والتي يمكن حصرها في:

1-العوامل الفنية:

وتبرز هذه العوامل فيما يلي:¹

- ظروف السوق والمعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف؛
- خبرة المتعاملين وأوضاعهم والقدرة التفاوضية لهم والأساليب المستخدمة من قبلهم؛
- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة؛
- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات فارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

2-العوامل الأساسية:

- وتشمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية:²
- الاستيراد والتصدير فاستيراد السلع والخدمات هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل أخرى ثابتة؛
 - أرباح الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية وقد يكون الاستثمار مباشرا كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات؛

¹-الطيب فراج، رشيد يوسف، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2017،

مجلة بواذكس، المجلد 11، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022، ص 48.

²- الطيب فراج، رشيد يوسف، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

-الحوالات دون مقابل وذلك بتحويل المواطنين المحليين غير المقيمين الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛

-المساعدات الخارجية فكثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدول المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها، وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل، فكلما زادت هذه المساعدات فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية؛

-القروض الدولية المقدمة من دولة إلى أخرى، والقروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، فعند حصول دولة ما على قرض من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية؛

-تحويل الأموال بقصد المضاربة وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

المبحث الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف

تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن داخل حدود الدولة أو المنطقة النقدية الواحدة بالنقود الوطنية أو بمختلف أدوات الدفع المقومة بها، إلا أن التعامل بين الدول، يترتب عليه وجود نظام يقوم بتحويل تلك العملات الوطنية بعضها ببعض، ومن ثم تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة. ويطلق على هذه العملية بسعر الصرف.

المطلب الأول: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي:¹

1. الوظيفة القياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلمة معينة مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2. الوظيفة التطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

3. الوظيفة التوزيعية:

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

¹-المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015/2016، ص12.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

يشهد العالم تطورات حديثة وسريعة ويلعب سعر الصرف دورا هاما في تحدياتها، حيث يعتبر عامل مؤثر في التقلبات الاقتصادية. وذلك لتعدد أنواعه والمتمثلة في:

1. سعر الصرف الاسمي:

يعتبر مقياس لقيمة عملة أحد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.¹

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالاتي:

¹- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص103.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{Pd_z}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا $1\$ / P_{us}$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN / P_{dz} فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

توجد مجموعة من النظريات التي تفسر أسعار الصرف، ومن بينها:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي بعدها عندما طرح التسلؤل عن كيفية إعادة ضبط أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف. حيث بحث الاقتصادي جوستاف كاسل عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بهذه النظرية (تعادل القوة الشرائية)، والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، أي يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلة

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104، 105.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة (أي تقدير العملة بمقدار ما نستطيع الشراء بها).¹

ويعبر عن صيغتها المطلقة بالمعادلة التالية:

-رمز سعر الصرف **TC**

-مؤشر الأسعار المحلية **P**

-مؤشر الأسعار الأجنبية **P***

$$TC = P/P^*$$

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_e)$ (حيث i_e معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M(1+i_D) = \frac{M}{CC} (1+i_e) \times CT(1) \quad (1)$$

(2) حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

¹- عبد العزيز برنه، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

CT: سعر الصرف الآجل.

i_e : معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

i_d : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \quad \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \quad (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.¹

ثالثاً: النظرية الإنتاجية

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية، فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها منخفضاً نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما

¹ - عبد المجيد قدي - مرجع سابق، ص ص 121، 122.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.¹

رابعاً: التعديل الزائد لسعر الصرف

قام بتطوير هذه النظرية R.Durnbush سنة 1976 والتي تسمى التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في السوق السلع والخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة).
نفرض أنه يوجد في دولة صدمة نقدية غير معروفة سابقاً ناجمة عن زيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تخفيض مهم في سعر الصرف مما يستوجب تحديد سعر الصرف التوازني الجديد، فإنه بعد فترة وبطريقة متزايدة يعود سعر الصرف إلى مستوى التوازن الحر وهذا ما نسميه بالتفاعل الزائد لسعر الصرف.²

خامساً: نظرية ميزان المدفوعات

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، حيث توجد علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في أسواق الصرف، فالفائض أو العجز في مختلف أرصدة ميزان المدفوعات يمكنه تفسير مستوى سعر الصرف، فالعجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في السوق بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية.³

1- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 348، 349.

2- قدار نعيمة، نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1997، ص 21.

3- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 337.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

سادسا: النظرية الكمية

إذا زادت الكتلة النقدية في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إن هذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءً على كمية النقود، إن كنتيجة لزيادة كمية النقود ومنه ارتفاع الأسعار فإن واردات هذا البلد كذلك تزداد وتقل الصادرات وهذه ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المصلىة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية¹.

1-Tahar ben marzouka, mangi safra « monnaie et finance international approche macroéconomique » édition l'harmattan, France, 1994

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

المبحث الثالث: سوق سعر الصرف

فكل بلد يتم تصدير عملته الخاصة في داخل الحدود الوطنية لا تقبل أي عملة سوى العملة المحلية كوسيط للتبادل أو وحدة للحاسب. وتبعاً لذلك، يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلعاً في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية، وبالمثل للمستثمرين لتحويل عملتهم المحلية مقابل عملات أجنبية، والوسيط الذي تتم عن طريقه بيع وشراء العملات الأجنبية المختلفة هي سوق الصرف.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف وأنواعه

نتطرق من خلال هذا الفصل إلى تعريف سوق الصرف وأنواعه من خلال:

أولاً: تعريف سوق الصرف

يكتسب موضوع سوق الصرف أهمية كبيرة للاقتصاديين، لذا اختلف تعاريفه ومن أبرزها:

- هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية.¹
- هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريقة شبكات الإتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (رويتر) وتعمل 24 ساعة.²
- هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أي هو السوق الذي

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005، ص 109.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص108.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلب بعملة الوطنية والطلب على النقد الأجنبي عرض العملات الوطنية.¹

نستنتج من التعاريف السابقة أن سوق الصرف:

سوق الصرف هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف.

ثانيا: أنواع سوق الصرف

ينقسم سوق الصرف إلى:

1. أسواق الصرف الفورية:

تكون المعاملات في هذه الأسواق حالية أو بصفة فورية حيث يكون استلام ودفع الصرف الأجنبي بحدود يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة حيث تتيح هذه الفترة وقت كاف للمتعاملين لتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة، ويسمى سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه المعاملات بالسعر صرف الفوري.²

2. سوق الصرف الآجل (المستقبلي)

وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة، حيث يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.

ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف العاجلة وأسعار الصرف الآجلة، نفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل الدينار الجزائري طبقا لسعر الصرف العاجل، فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال، أما إذا تم الاتفاق على أن التعامل يتم على أساس أسعار الصرف الآجلة، فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص

¹ - المراهي البشير، مرجع سابق، ص 34.

2 - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1999، ص 183.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

آخر كمية من الدولارات على أن يتم التسليم في فترة لاحقة. ويأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى

سعر الصرف العاجل لحظة إبرام العقد، تكلفة الانتظار:

الحالة الأولى: سعر الصرف الآجل < سعر الصرف العاجل

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة.

الحالة الثانية: سعر الصرف الآجل > سعر الصرف العاجل

سعر الصرف العاجل - الخصم.¹

ثالثاً: المتعاملون في سوق الصرف

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان وذلك ببيع أو شراء العملات الأجنبية ومن

بين العاملون الذين يتدخلون في سوق الصرف نجد:²

✓ البنك المركزي: يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات

الأجنبية، وهو بذلك يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة

ثانية ينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة ، وهذا كله من

أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى ، كما أن تدخل البنك المركزي

يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية

✓ البنوك التجارية و المؤسسات المالية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها

ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون

بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون

على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية

¹- المراهي البشير، مرجع سابق، ص ص36، 37.

²- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص86، 87.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

✓ سماسرة الصرف: السماسرة هم وسطاء ناشطين يقومون بتجميع أوامر البيع أو الشراء العملات الأجنبية للمتعاملين، كما يقدمون النصائح المتعلقة بالبيع أو الشراء العملات كما يسعون إلى الحفاظ على السرية في ذلك.

✓ المؤسسات المالية غير البنكية: تعتبر الشركات المالية غير البنكية ذات أهمية بالغة في سوق الصرف وتتمثل هذه الشركات في صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، شركات التأمين، وتقوم هذه الشركات بتوظيف نسبة صغيرة من مواردها المالية بأصول أجنبية ومع ذلك فتعتبر ذات أهمية بالغة نظرا لكبر حجم مواردها ففي نهاية سنة 1991 قامت 200 مؤسسة استثمار الأكبر أهمية بتوظيف حوالي 8000 مليار دولار ووظفت 600 مليار دولار في أصول أجنبية وهي قابلة للارتفاع كل سنة .

✓ المستخدمين التقليديين: كالمستوردين والمصدرين والسواح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية إضافة إلى التجار والمضاربيين الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.¹

المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف

تختلف أنواع العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطاتهم، فهناك العمليات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيام أسواق الصرف وهناك عمليات خلقتها الأسواق نفسها واكتشفتها نذكر منها ما يلي:

1- المضاربة :

1 - عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 178.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

يقصد بها التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح، فالمضاربون لديهم توقعات محددة عن مستقبل أسعار الصرف ويهتمون بتحقيق الربح عن طريق شراء الصرف الأجنبي رخيصا وبيعه عندما يكون غاليا، وعندما تصدق توقعات المضاربين فإنهم يربحون وإذا لم تصدق فإنهم يخسرون وإمكانية الخسارة غالبا ما تقيد المضاربين في أنشطتهم. حيث يتحمل المضارب عند ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية عبئ مالين هما:

-**العبئ الأول:** يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها، فقد تتحقق توقعاته في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا تتحقق.

-**العبئ الثاني:** يتمثل في سعر الفائدة التي كان يستطيع المضارب في الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها لو أنه احتفظ بأمواله بعملة الأصلية في أحد البنوك أو الفائدة التي سيضطر المضارب في الحالة الثانية انخفاض قيمة العملة دفعها إلى البنك مقابل الاقتراض منه.

2- التحكيم أو المراجعة:

يقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح الاستفادة من الفارق سعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر.¹

3- التغطية:

ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد

¹ -سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، ص176.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

4- العقود المستقبلية:

تمثل هذه العقود التزاماً قاطعاً بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة تتراوح ما بين 1-2 سنة بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم، ويطلق على الأسواق التي تتم فيها هذه العقود بالأسواق المستقبلية وتختلف هذه الأسواق عن الأسواق الآجلة في النقاط التالية:

-تستخدم الأسواق المستقبلية مبالغ أقل من العملات؛

-تتم هذه الصفقات في مناطق جغرافية محدودة مثل شيكاغو، نيويورك، لندن، سنغافورة؛

-ضيق السوق المستقبلي¹.

5- عقود الخيار:

هو عقد يخول لحامله شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد وقت الاتفاق، ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل، وهذا العقد يتم بين الذي يريد شراء أو بيع الورقة المالية والطرف البائع لهذا الخيار، ولهذا يتقاضى البائع علاوة عند إبرام العقد، ويمكن في الحقيقة الحديث عن نوعين من خيارات الصرف خيارات الشراء وخيارات البيع، ويمكن تعريف خيارات الصرف في إطار هذين من النوعين:

* خيار الشراء:

يخول خيار الشراء حاملة الحق وليس الالتزام في شراء مبلغ معين من العملة الصعبة في مقابل العملة الوطنية بسعر محدد وقت الاتفاق ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل.

* خيار البيع:

¹-عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 181.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

يعتبر خيار البيع معكوس خيار الشراء، وهذا الخيار يخول لحامله الحق وليس الالتزام في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بسعر محدد وقت الاتفاق ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل.

6- مبادلة العملة:

هي عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة وبالتالي فإن عملية المبادلة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً وعلى عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المبادلة لا يتحمل مخاطر الصرف.¹

المطلب الثالث: مخاطر سوق الصرف

ينطوي التعامل في سوق الصرف على عدة مخاطر يمكن توضيحها فيما يلي:²

1- المخاطر المالية:

وتعد من أكثر المخاطر وضوحاً، فهي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث بصورة مفاجئة وبحدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

2- المخاطر الائتمانية:

وتسمى كذلك بخطر الطرف المقابل، وهي تلك المخاطر المترتبة على مواجهة متطلبات التسهيلات التي يحصل عليها المتعامل معه، أي أنها تلك التي تنشأ عن عدم مقدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالتزامات التعامل في الأوقات المحددة لها.

3- مخاطر التمويل:

¹-الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص110.

²-ظريفة سلايمية، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة قالمة، الجزائر، 2016/2017، ص ص39، 40.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

وتتمثل في المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

4- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة:

قد ينجم عن عملية تقييم المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية تحقق خسائر للبنك، والتي تجري عادة مرة كل شهر، حيث يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

5- المخاطر المترتبة على التغيرات التنظيمية:

وتتعلق هذه المخاطر بالتعامل بالعملات الأجنبية مع الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو المشروعات التجارية بسبب تغير القوانين المنظمة لمراقبة العملات الأجنبية.

6- مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية:

وهي المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد، ذلك أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف عن السعر الآني لحظة إبرام الصفقة، وبذلك يكون خطر الصرف هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والاتفاق عليه.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي لأسعار الصرف

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملات سلعة والثانية ثمنًا لها.

إذ يعتبر سوق الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقة المترابطة فيما بينها، ويعتبر أداة مهمة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليها داخل السوق.

فقد تنوعت النظريات لسوق الصرف وفق أنظمة ومحددات إلى تأثيرها ومن خلالها أدركنا مساهمة سعر الصرف في تطوير التجارة الدولية.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان

المدفوعات

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

تمهيد:

من المعلوم ان لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها اعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها التزامات وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته. ولقد تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن ميزان المدفوعات

يلعب ميزان المدفوعات دورا هاما من خلال تبيانته للوضع الاقتصادي للبلد مقارنة مع العالم الخارجي، باعتباره الصورة التي تساعد على قراءة درجة انفتاح العالم الخارجي كالتجارة الخارجية والمعاملات الرأسمالية.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف ميزان المدفوعات وأهميته بالنسبة للدول من خلال:

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

من بين التعاريف التي عرفت ميزان المدفوعات ما يلي:

- هو كشف يشمل ويضم قيم كل السلع، والهبات، والمساعدات الخارجية، وقروض الرساميل، في المدى القصير أو الطويل، والذهب والعملات الرئيسية للتغطية الداخلة إلى البلد أو الخارجة منه.¹

- هو سجل للعمليات التجارية لأي دولة مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية.²

- يعرف صندوق النقد الدولية: ميزان المدفوعات بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.³

¹ -بول أ سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993، ص32.

² -خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص372.

³ -صندوق النقد الدولي، مرجع ميزان المدفوعات - واشنطن 1996.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

- هو سجل محاسبي (أي تحسب فيه) منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.¹

نستنتج أن ميزان المدفوعات سجل أو كشف لجميع العمليات الاقتصادية والمالية والدولية، في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

يكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة لاقتصاديات دولة ما وهي:²

- ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم كل من الصادرات والمنتجات وغير ذلك؛

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعدلات ونوع سلع التبادل؛
- يعتبر مرجع المعلومات وتتخذ على أساسه القرارات النقدية والمالية؛

- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز لأي دولة ما في الاقتصاد العالمي؛

- ميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة؛

¹ - زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1 ، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص100.

² - عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2017، ص179.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

-إن هيكل هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للمنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والعوامل المؤثرة فيه من حجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف....الخ.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تمثلت المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في:¹

1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y : الإنتاج من السلع مقيماً بالناتج الداخلي الخام (pib) بسعر السوق في فترة معينة.

C : الاستهلاك الداخلي الخام والعمومي

I : الاستثمار الداخلي الخام والعمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

C+I : يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

¹- نعيم دهمش ، مبادئ المحاسبة ، الطبعة الثالثة ، معهد الدراسات المصرفية عمان - الاردن 2009 ، ص33.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

Y-EL : الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X-M : رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y-EL > 0$)، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة. ($X-M > 0$)

2-معدل التغطية. (TC)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC=(X/M)\times 100..... (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل اصغر من مئة فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

3-معدل التبعية: (TD)

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج المحلي الخام. (PIB)

$$TD =(M /PIB)\times 100..... (5)$$

كلما كان هذا المعدل اصغر كلما كان البلد اقل تبعية للخارج.

4- معدل القدرة على التصدير. (TE)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج المحلي الخام. (PIB)

$$TE =(X/PIB)\times 100..... (5)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فان ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5- معدل القدرة على سداد الواردات:

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام ، حيث كلما كان عددها أكبر فان ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في اقرب الآجال ،ومن المستحسن ألا يقل عن 3 شهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع.

6-العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والنتاج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$\text{boc/pib}$$

حيث boc: رصيد ميزان العمليات الجاري

وعموما إذا ما كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء ،أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية تصبح حرجة نوعا ما ، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بالعديد من العوامل الاقتصادية وهي:¹

1-التضخم:

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2-معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

3-الاختلاف في أسعار الفائدة:

¹بسام الحجار، الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص28.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4- سعر الصرف:

تجعل التغيرات في سعر الصرف أثرا كبيرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث: عناصر ميزان المدفوعات

من بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال تأخذ بالتقسيم الآتي لتمييزه بالوضوح والمنطقية:¹

أولا: حساب العمليات الجارية:

هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

إذ يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) ويضم حسابين فرعيين هما:

1. الميزان التجاري: وينقسم بدوره إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

¹ - سامي شناتي، يوسف رقدي، بحث حول ميزان المدفوعات، السنة الثالثة محاسبية، جامعة المسيلة، 2006/2005، ص 02.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

أ. الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتنظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول (إن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول، وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين).

2. حساب التحويلات الأحادية: يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذا الحساب (تخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دوال العالم دون أي مقابل).

ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة.

ثانيا: حساب رأس المال والعمليات:

ويضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصوصهم تجاه غير المقيمين، حيث أنه (يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد):¹

¹- ميهوب مسعود، محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 126.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

1. حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم غير المقيمين، والتي يزيد عمرها عن عام، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، استثمارات المحفظة المالية، الاستثمارات المباشرة، القروض التجارية عند التصدير وعند الاستيراد وكذا القروض الأخرى.

2. حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم اتجاه غير المقيمين والتي لا يزيد عمرها عن عام.

ويتمثل في التغيرات الطارئة على الالتزامات (الخصوم مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في بنوك محلية، أدونات الخزنة، قروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية، وكذا التغيرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولية، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي).

(كما يشكل هذا الحساب على... وفي الغالبية تتم حركات رأس المال قصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل).

وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها: التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

3. حساب الذهب والصرف الأجنبي: ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب للأغراض النقدية، وكذا رصيد الحملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.

ويمكننا تحديد خصائص المعاملات الاقتصادية المدرجة في حساب رأس المال على الوجه التالي:

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

- جميع هذه المعاملات لا ترتبط والدخل خلال فترة محل الدراسة؛
- تتصف بنود حساب رأس المال طويل الأجل بالدورية والتكرار أما بنود رأس المال قصير الأجل وميزان الذهب والصرف الأجنبي فهي بنود تعويضية تتحرك في الغالب لتحقيق قضية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات.¹

ثالثاً: حساب السهو والخطأ:

إن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظراً لكون مصادر المعلومات المعتد تختلف وتتعد، ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدنية، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزناً حسابياً، كما يعرف هذا الميزان أيضاً بحساب التعديلات.²

الجدول رقم (01): مكونات ميزان المدفوعات

دائن	مدين	البيان
		أولاً: حساب العمليات الجارية
		1. السلع والخدمات:
		أ. السلع:
		- سلع عامة؛
		- سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل...
		ب. الخدمات:
		- النقل:
		• النقل البحري.
		- الأسفار:
		• أسفار الموظفين...
		- خدمات الاتصال...

¹ - ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 127.

² - سامي شناتي، يوسف رقيدي، مرجع سابق، ص 04.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

		<p>2. الدخل:</p> <ul style="list-style-type: none">- تعويضات الأجراء؛- دخل الاستثمارات. <p>3. التحويلات الجارية:</p> <ul style="list-style-type: none">- الإدارات العامة، قطاعات أخرى. <p>ثانياً: حساب رأس المال والعمليات المالية:</p> <p>1. رأس المال:</p> <ul style="list-style-type: none">أ. التحويلات الرأسمالية:- الإدارات العامة؛- قطاعات أخرى...ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية. <p>2. العمليات المالية:</p> <ul style="list-style-type: none">أ. الاستثمار المباشر؛ب. الاستثمار في القيم المنقولة. <p>ثالثاً: حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى</p>
--	--	---

المصدر: سامي شناتي، يوسف رقيدي، بحث حول ميزان المدفوعات، السنة الثالثة محاسبة، جامعة المسيلة، 2006/2005، ص05.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية إذ يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية دائماً للدائنية في المدفوعات المستقلة، غير أن هذا التوازن مهدد بالتلاشي في حالة حدوث ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال فيه سواء في شكل عجز أو فائض.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

إن أي توازن نتصوره لميزان المدفوعات يكون غالباً متوازناً بحتاً يسود مجتمعاً ستاتيكيًا يخمو من الادخار (أو الاستثمار) ويحصر نشاطه في التبادل التجاري على الأساس المقايضة، ولكن غالباً يبرز التوازن من خلال:

أ- التوازن المحاسبي:

ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظراً للمشاكل المصادفة في جمع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم الدقة الإحصائية لذلك يضاف حساب آخر يسمى حساب السهو والخطأ، من أجل تسجيل فيه القيود الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع مجموع الجانب المدين وبذلك يكون التوازن الحسابي للميزان.¹

ب- التوازن الاقتصادي:

يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.²

¹ - محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 94.

² - محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 94.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: تعريف الاختلال وأسبابه

يعتبر الاختلال حالة تصيب ميزان المدفوعات في فترة زمنية غير معروفة، ويعود ذلك لعدة أسباب.

أولاً: تعريف الاختلال:

توجد العديد من التعاريف التي عرفت اختلال ميزان المدفوعات ولعل أبرزها مايلي:
-يعبر الاختلال عن الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، ومعنى ذلك حالة ألا توازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة، ويقصد بالاختلال حالتي الفائض والعجز والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات.¹

-يعتبر الاختلال الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هنالك اختلال في ميزان مدفوعات فإننا نتحدث عن حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدولة الأخرى. مطلوباتها لتلك دولة ويقصد هنا بالاختلال هو وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ومقصود بذلك أن رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان، فيجب دراسة كل عناصره من أجل معرفة الخلل محاولة سيطرة عليه ومعالجته.²
-يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجز أو فائض يكون المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهذا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لعلاج هذا الخلل.³

¹-سلمى دوجي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص114.

²-عبد الوحيد صرامة، بلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص400.

³-فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد مالي، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص46

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

نستنتج مما سبق أن اختلال ميزان المدفوعات هو حالة مؤقتة تصيب ميزان المدفوعات بسبب اختلال النفقات والإيرادات.

ثانياً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

يعود اختلال ميزان المدفوعات لعدة أسباب وهي:¹

1. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

2. أسباب هيكلية :

وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني ولاسيما هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) ، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، إذ عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية

¹ - خالد حسين علي المرزوك، أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، نظم التعليم الإلكتروني.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3. أسباب دورية :

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في الوقت نفسه في الدول كافة ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى ، وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين).

4. الظروف الطارئة :

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً، فهذه الحالات ستؤثر على النقد الأجنبي لاسيما قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5. أسباب أخرى :

مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج ، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالباً ما يتجاوز طاقتها من الادخار، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

الادخار اتجاه نحو التضخم، ونتيجة لهذا التضخم ونظراً لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزاً دائماً أو مزمناً في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل .

المطلب الثالث: أنواع وطرق معالجة الاختلال

نتطرق من خلال هذا إلى أنواع وطرق معالجة الاختلال، من خلال:

أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

للاختلال في ميزان المدفوعات عدة أنواع مختلفة وهي:

1- الإختلال الوقتي: ويشمل:¹

أ. الاختلال الموسمي:

يعتبر الاختلال الموسمي نوعاً آخر من الاختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية والخارجية تتغير أحياناً في مواسم محددة وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث أنها تشهد رواجاً في بعض الفترات وتتنخفض خلال مواسم أو فترات معينة.

ب. الإختلال العارض:

يحدث هذا النوع من الاختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة والآفات مما يؤثر تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات، إلا أن هذا النوع من الاختلالات لا يدعو أن يكون مؤقتاً ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، وكمثال على ذلك الظروف الطبيعية السئية التي تصيب محصولاً زراعياً يعتمد عليه السكان كغذاء أساسي لهم، فيضطر البلد في هذه الحالة إلى استيراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية وهو ما قد يحدث عجزاً مؤقتاً على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة.

¹-محمد زرافة، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص52.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك و الذي عادة ما يتطلب فترة قد تمتد إلى سنوات عدة و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.

المطلب الأول: مناهج ونظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

توجد عدة مناهج ونظريات تهتم بالآثار المترتبة على تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ومن بينها:¹

1. المنهج النقدي وتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات: يعتمد هذا المنهج على تأكيد قاعدة أساسها أنه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق عليه فإن الاختلال ما هو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي بين الظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.

2. منهج الاستيعاب: عرف الاستيعاب أنه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار وفق مفهوم الامتصاص والاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وما بين المدفوعات أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما وتزامن ظهور منهج

¹-حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ورقلة، 2017، ص ص10، 11.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

الاستيعاب مع ظهور الفهر الكينيزي أين انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الاقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3. منهج المرونات: يرتكز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري ويعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات ويسعى لإبراز دور سياسة الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري، أي فإن أية تغييرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري وبشكل توازن هذا الميزان نقطة البداية في تحليل منهج المرونات في ضوء شرط مارشال ليرنر.

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسين في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى الأسعار للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والأجنبية مما يشجع على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستهلاك والانتاج كما أنه يزيد من الطلب الخارجي على الصادرات المحلية نتيجة لانخفاض أسعارها.

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف هذه الرقابة تعطي للسلطات النقدية متمثلة في البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية المصرح لها الصلاحية المطلقة في بيع وشراء العملات الأجنبية، بإجبار الأفراد والوحدات الاقتصادية على تقديم كل ما يملكونه من عملات أجنبية، ولا يمكن للمستوردين

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

الحصول على هذه العملات إلا بموافقة السلطات النقدية ووفق أسعار تحددها، وذلك حتى تحافظ على استقرار أسعار الصرف.

ظهر هذا النظام في الأومة الكبرى 1929-1933 حيث بدأت تطبقه ألمانيا وأمريكا اللاتينية ليتم امتداده لبقية العالم، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتصدير العشوائي لروس الأموال قصيرة الأجل، أو ظاهرة الأموال التائهة، ويعتبر هذا النظام ميزة للدول النامية حتى الآن، لاستمرار العجوزات في موازين مدفوعاتها.¹

إذ يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام بطريقة إدارية، حيث يتم جمع الطلب الفعلي للعملات الأجنبية ومطابقته مع الكمية المعروضة منها، ووفقا لذلك تميز بصورة احتكارية للدولة في ظل العرض والطلب على العملات، لأنها تمثل البائع والمشتري الوحيد، مما يؤدي إلى تقلص حجم عمليات سوق الصرف. وتهدف الدولة دائما إلى الرفع المعتمد لسعر الصرف ليحتفظ بقيمة العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية.

المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بميزان المدفوعات

تعتبر سياسة تخفيض العملة عملية نقدية تقوم بها السلطة النقدية للتخفيض من قيمة عملتها المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة)، ما يترتب على ذلك انخفاض قيمتها مع جميع العملات وبالتالي فهي إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر الصرف للعملة المحمية، والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات، خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد.

وتتمثل شروط نجاحها في:

- عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛

ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية؛

¹ محمد الناشر، التجارة الداخلية والخارجية، منشورات حلب، سوريا، 1998، ص152.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

-استجابة الدول المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير؛
-قدرة البلد على زيادة طاقته الانتاجية بهدف توفير الفائض من السلع الوطنية القابلة للتصدير،
أي أن نجاح سياسة التخفيض مرتبط ارتباطا وثيقا بحالة الهيكل الاقتصادي للبلد المخفض
لعملته.

الفصل الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات

خلاصة:

يعتبر ميزان المدفوعات ذو أهمية كبيرة يتم استخدامها للقيام بتسجيل كافة الإجراءات والنشاطات المتعلقة بالاقتصاد للدول. والتي يشار إلى أن كل دولة لها ميزان مدفوعات يختص بها تقوم من خلاله بتسجيل كل العمليات المالية التي تكون بينها وبين الدول المجاورة عند التعامل في الأسواق العالمية سواء استيراد أو تصدير.

كما تعد بيانات ميزان المدفوعات دلالة هامة تعبر بالضرورة عن أحوال البلد من الناحية الاقتصادية بدون النظر إلى الوقت الزمني الذي يغطي دراسة تلك البيانات، لهذا فإن تسجيل كل المعاملات الاقتصادية التي تختص بهذه البلد أمر حيوي لأي اقتصاد داخل أي دولة.

الفصل الثالث : دراسة أثر تقلبات

أسعار الصرف على ميزان

المدفوعات خلال الفترة -2014-

(2021

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

تمهيد:

بعد التطرق من خلال الفصلين السابقين إلى متغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف، وميزان المدفوعات، قمنا من خلال هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021).

حيث تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات خلال

الفترة 2014-2021

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري

يعتبر ميزان المدفوعات الجزائري، من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد الدولة، وذلك للدور الكبير الذي يلعبه في نشاطات الدولة.

المطلب الأول: خصائص الميزة لميزان المدفوعات الجزائري

1. عدم استقرار أسعار الصادرات: حيث تتأثر من خلال:

- تؤثر تقلبات أسعار الصادرات على مستوى الدخل والتشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار وحصيلة الضرائب وقدرة الدولة على الاستيراد.

- تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، بينما يؤدي الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات إلى عجز في ميزان المدفوعات؛

- تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بسبب عوامل اقتصادية وسياسية، مما يعرض الدول البترولية لصدمات إيجابية وسلبية؛

- يعزز الاعتماد على مداخل المحروقات تبعية الاقتصاد الجزائري لمتغيرات خارجية، مما يجعله عرضة لهزات عنيفة؛

- على الرغم من بعض الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار البترول، إلا أنه أضعف الدوافع نحو تطوير نشاطات منتجة للثروة والقيمة المضافة؛

- قلل الاعتماد على مداخل المحروقات من أهمية تطوير إيرادات أخرى للميزانية غير إيرادات الجباية البترولية، مما جعل ميزان المدفوعات الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار

العالمية.¹

¹ - بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص 147.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

2. انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد ما بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، ولكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى (أي نقدا وليس مقايضة)، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها.

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية فيما يلي:

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار. ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي من خلاله يتم استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير¹:

¹ - حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي "دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2013، ص 4، 5.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

-إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغداء بالنسبة لهذه الدول.

-اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال والتقليد، وهي الأساليب التي انتهجتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

3. ضعف القاعدة الإنتاجية:

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، حيث يعاني القطاع الصناعي في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وضعف قدرتها التنافسية؛

ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمي على هذه المواد.

-كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة، مما يجعل إنتاجية الجزائر ضعيفة. ويواجه القطاع الصناعي الجزائري عدة تحديات للنهوض به، حيث يعتمد على الصناعات الخفيفة، وتمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.

-أما القطاع الزراعي فيعاني من تذبذب ملحوظ في أدائه وانخفاض كبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ويعود ذلك إلى قلة الأراضي الزراعية والاعتماد الكبير على الزراعة المطرية والأساليب التقليدية في الإنتاج.¹

¹ - جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 230.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

المطلب الثاني : مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائرية

من بين المشاكل التي تواجه الجزائر في التنبؤ بميزان مدفوعاتها، ويعود ذلك لسببين رئيسيين

هما:¹

أولاً: هشاشة نظام المعلومات الاقتصادية الجزائرية وطبيعة نظام الحسابات القومية:

تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة مما يجعل السياسات المبنية تطرح الكثير من الإعتبارات المصدقية لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الإقتصاديون من أن السلطات الإقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها وتدابيرها في المدى المنظور حيث أن المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أهمها:

* عدم القدرة على رصد التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يتم فيها إعادة البيانات. إن نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية الحالي غير قادر على إعداد الجداول الكلية في مدة تتجاوز أحيانا عشر سنوات، فمنذ الإستقلال إلى اليوم لم يتم إلا إعادة ثلاث جداول للمخرجات والمدخلات على سبيل المثال إعداد ولا جدول مالي واحد.

* عدم موافقة نظام الحسابات القومية نو طابع هجين يستدفي الكثير من مفاهيمه ومبادئه نظام المحاسبة للنتاج المادي المرتكز على مفاهيم مركزية تدعمها المنطلقات التنموية السائدة آنذاك التي تستخدم التخطيط المركزي إلا أن الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول الإنتقالية شرعت في التحول نحو إقتصاد السوق الحر.

ثانيا: صعوبة إدراك المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وحجم التأثير الخارجي على

الإقتصاد الجزائري

¹-جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص232.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

إن صياغة معدلات سلوكية ليست عملية سهلة. فالأمر يتطلب القيام بدراسات شاملة لمختلف جوانب الإقتصاد الوطني على مدار عدد كبير من السنوات بالإضافة الى ان إختيار النماذج الملائمة لطبيعة الإقتصاد الجزائري وإختبارها يتطلب عملا ذهنيا وتقنيا ليس دائما متاح وبإعتبار ميزان المدفوعات مسجلا سجلا شاملا لمختلف التعاملات مع الخارج فإنه يمكننا الإشارة الى المشكلات التالية:

- مدى القدرة على إدخال قيود كمية التي كانت تفرض على الواردات التي تك التخلي عنها لصالح القيود التعريفية تماشيا مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الاجنبي؛
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري اخذا بعين الإعتبار الاسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية بما في ذلك من إرتباط بالدورات الإقتصادية في البلدان من جبهة وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعلومة من جبهة أخرى.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014_2021)

من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)، من خلال:

أولا: تطور رصيد العمليات الجارية

يعتبر هذا الحساب من أهم مكونات ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات والواردات) التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي بلد.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال
الفترة (2014-2021)

الجدول رقم(02): تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تطور رصيد العمليات الجارية	-9.277	-27.289	-26.217	-22.233	-16.914	-16.912	-18.684	-4.636

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزان المدفوعات 2000-2022،

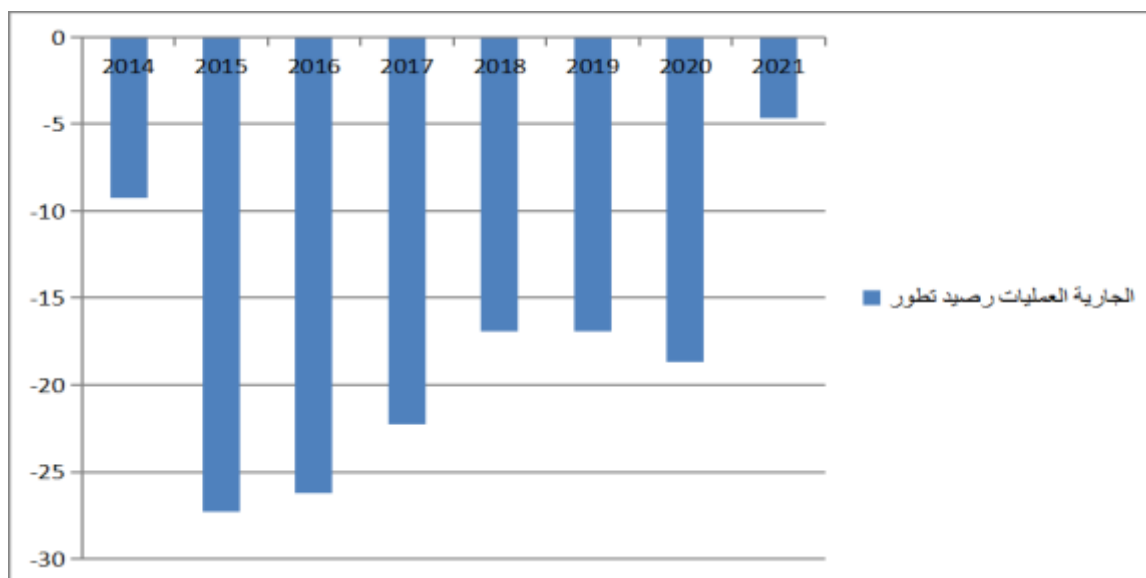
<https://dgpp.mf.gov.dz/wp->

<content/uploads/2024/01/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86->

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-">%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

<2022.xlsx>

الشكل رقم(01):تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول (02)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن تطور رصيد العمليات الجارية انخفاضا طيلة الفترة (2014-2021) (رصيد سالب)، ويعود ذلك بفعل تدور أسعار النفط، عرفت ستة 2014 انخفاضا بنسبة -9.277، حيث شهدت سنة 2015 أكبر انخفاض بنسبة -27.289، تلتها سنة

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

2016 بنسبة -26.217، أما بالنسبة للفترة 2017-2019 فشهدت تراجعاً في الرصيد السالب، قدر في 2017 بـ -22.233، 2018 بـ -16.914، 2019 بـ -16.912، ليعود إلى الارتفاع في سنة 2020 بنسبة -18.684، أما سنة 2021 فعاد الرصيد السالب إلى الانخفاض بـ 4.636.

ثانياً: تطور رأس المال

يعتبر حساب رأس المال ثاني لميزان المدفوعات، ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، ويتكون من الاستثمارات المباشرة، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة مضافاً لها بند السهو والخطأ.

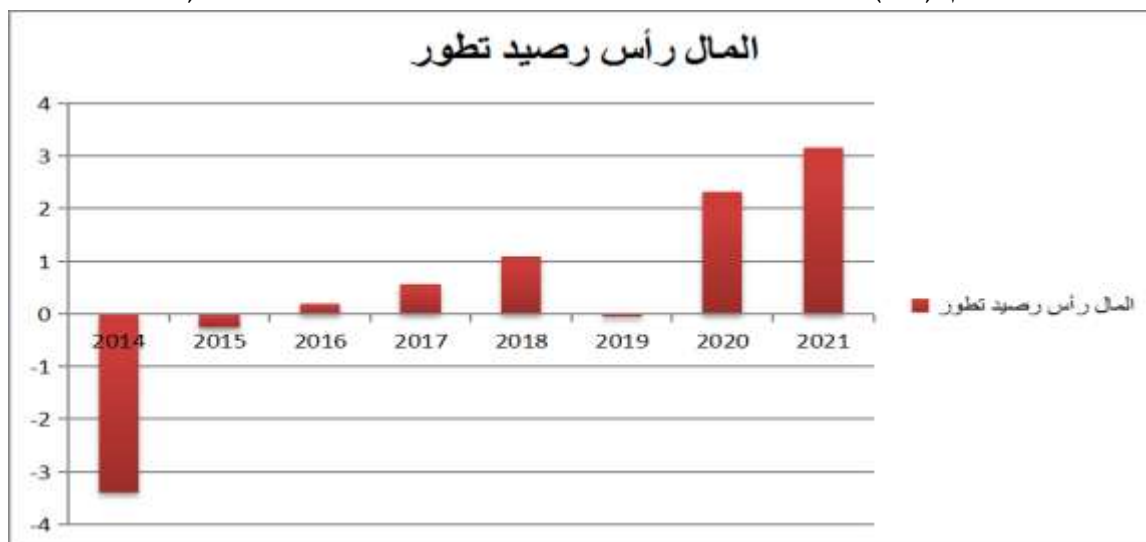
الجدول رقم (03): تطور رصيد رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تطور رصيد رأس المال	-3.396	-0.247	0.186	0.568	1.094	-0.028	2.315	3.158

المصدر: ميزان المدفوعات 2000-2022، [https://dgpp.mf.gov.dz/wp-](https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2024/01/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-2022.xlsx)

[content/uploads/2024/01/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-2022.xlsx](https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2024/01/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-2022.xlsx)

الشكل رقم (02): تطور رصيد رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)



المصدر: من اعداد الطالبين اعتماداً على نتائج الجدول (03)

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن رأس المال عرف تذبذبا طيلة الفترة (2014-2021) حيث شهد انخفاض كبير جدا (رصيد سالب) بالنسبة لسنة 2014 حيث قدر ب-3.396، إذ يعود ذلك للأزمة النفطية التي عرفت نفس السنة إذ أدى ذلك إلى انخفاض كبيرا جدا في رأس المال بالنسبة لسنة 2015 شهدت انخفاضا (رصيد سالب) بشكل قليل مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة للفترة (2015-2018) شهدت ارتفاعا ملحوظا قدر ب0.186 لسنة 2016، وب0.568 لسنة 2017، و ب1.094 لسنة 2018، ليعود إلى الانخفاض في سنة 2019 بنسبة -028. وذلك لظهور أزمة كوفيد التي أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية، أما الفترة 2020-2021 فشهدت ارتفاعا مستمرا قدر ب2.315 لسنة 2020، و3.158 لسنة 2021. وتشير حالة رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري الى ضعف في حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج خلال هذه الفترة.

ثالثا: تطور حساب الرصيد الكلي

بعد تناولنا للبنود الرئيسية في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)، نتطرق لدراسة تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021) من خلال:
الجدول رقم(04): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تطور الرصيد الكلي	-5.81	-27.57	-26.01	-21.762	-15.820	-16.932	-16.369	-1.480

المصدر: المصدر: ميزان المدفوعات 2000-2022، <https://dgpp.mf.gov.dz/wp->

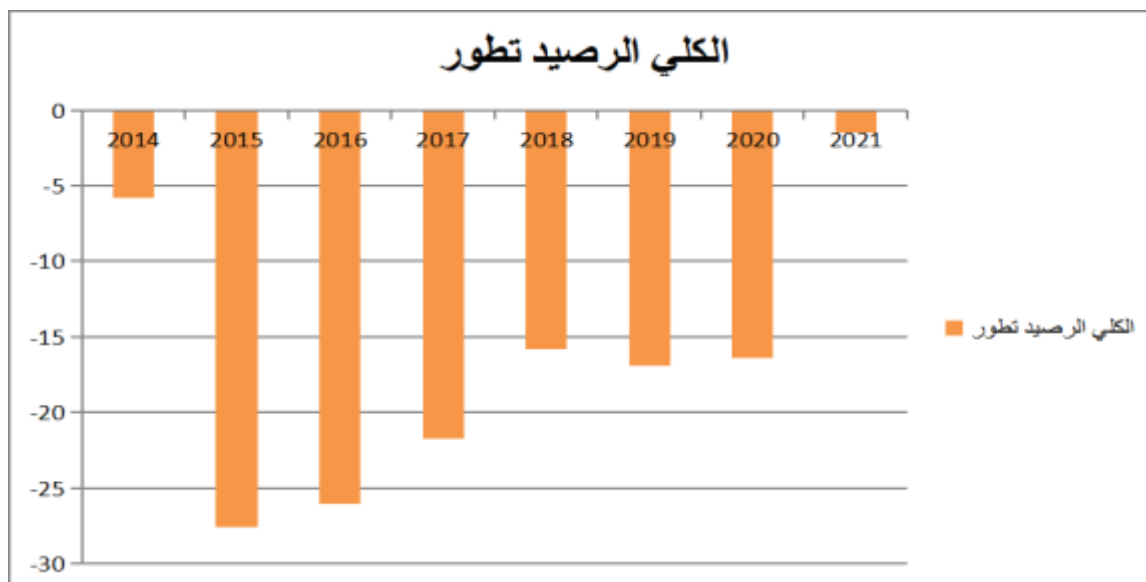
<content/uploads/2024/01/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86->

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-">%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

<2022.xlsx>

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الشكل رقم (03): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2021)



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول (04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن تطور الرصيد الكلي طيلة الفترة (2014-2021) رصيده سالب ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وهو ما يبين أن استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي كما أنه يمتاز بحساسية شديدة الارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر

يعتبر سعر الصرف في الجزائر موضوعًا حيويًا يرتبط بالاقتصاد الوطني والتجارة الدولية. تتأثر قيمة الدينار الجزائري بتقلبات السوق العالمية والعرض والطلب على العملات الأجنبية. تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعل سعر صرفها حساسًا للتغيرات في أسعار الطاقة العالمية. على مر السنوات، شهد الدينار الجزائري تذبذبات ملحوظة، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين وتكاليف الاستيراد.

المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر

مر سعر الصرف بعدة مراحل في الجزائر:

المرحلة الأولى: مرحلة ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي 1962-1973:

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحددت نسبة صرفها وفقا لنظام التسعير المسير بـ 0.18 غ من الذهب الخالص تعويضا عن الفرنك الفرنسي وذلك حسب المادة 02 من القانون رقم 64. 111 المتعلق بنظام الصرف،¹ واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (1969)، ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهايار نظام بروتوودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار.²

¹ - هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي جامعة احمد دراية، ادرار، سبتمبر 2015، ص 67

² - سلمى دوحة، مرجع سابق، ص 160-161.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

بعد انهيار نظام بروتتوودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة.¹

الجدول رقم (05): العملات المكونة للسلة سنة 1973

العملة	النسبة
الدولار الأمريكي	40.15%
الفرنك الفرنسي	29.20%
المارك الألماني	11.50%
الليرة الإيطالية	04%
الجنيه الإسترليني	3.85%
الفرنك البلجيكي	2.50%
الفرنك السويسري	2.25%
البيزيتا الإسبانية	02%
الفلورين الهولندي	1.50%
الكورون السويدي	1.50%
الدولار الكندي	0.75%
الشيلينغ النمساوي	0.50%
الكورون الدنماركي	0.20%
الكورون النرويجي	0.10%

المصدر: عامر برحو عائشة، محددات سعر الصرف في الجزائر مقارنة معلمية ولا معلمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 69-70.

¹- عامر برحو عائشة، محددات سعر الصرف في الجزائر مقارنة معلمية ولا معلمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 69.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

يقوم البنك المركزي بمراجعة هذه السلة دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:¹

- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

وبهذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة.

المرحلة الثانية: مرحلة تخفيض الدينار 1987-1994:

ميزت هذه الفترة انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، فقد عرف سعر الصرف الجزائري في هذا الانتقال تطورات مختلفة تتناسب مع التوجه الجديد للاقتصاد يمكن تقسيمها الى ما يلي:

1- الانزلاق التدريجي لسعر الصرف:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب ، طبق خلال فترة طويلة نوعا ما ، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,936 دج للدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دج دولار في نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات ، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ ، حيث

¹ - فيساح مختار مراد، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور موالى الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص47.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,119 دج لدولار في نهاية 1999 ، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية ، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل صرف ليصل 13.88 دج لدولار في نهاية 1991 جانفي، وبعد استقرار سعر صرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية ، تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % في 30 سبتمبر 1991 وفقا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج للدولار، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994 ، لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع هيئة بروتوودز، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% تهيئة القرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/4/1994 بتخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج للدولار.¹

2- التخفيض السريع:

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج 01 دولار.²

¹ - كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليد، الجزائر، 2006، ص146.

² - فراج الطيب، يوسف رشيد، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022، ص58.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير الدينار الى يومنا هذا (1994 الى يومنا هذا):¹

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة %40.17 وكان قبل ذلك قد فقد %50 من قيمته عام 1990، وما بين 25 و30% ما بين 1991 و1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين المجموع %70 وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا إلى أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% أما في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و91.2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007، أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

¹ - شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 124.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الجدول رقم (06): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994-2024)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	35.058	47.662	54.748	57.707	58.739	66.573	75.259	77.215
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292	64.582	72.647
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	74.385	72.937	77.535	79.386	80.579	100.69	109.44	110.82
السنة	2018	2019	2020	2021				
سعر الصرف	116.58	119.42	126.76	135.00				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.dinar365.com/>

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

تستخدم سياسات أسعار الصرف كآلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من التأثيرات السلبية الناتجة عن الصدمات الخارجية والداخلية. يتوقف تأثير هذه السياسات على استقرار السعر الأمثل، الذي يتأثر بنظام سعر الصرف المعمول به في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر سياسات أسعار الصرف جزءاً من السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة مثل التشغيل الكامل، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي. تعتبر سياسة الصرف واحدة من العديد من السياسات التي يلجأ إليها السياسيون والمسؤولون النقديون في الدول لإدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.

* أهم سياسات سعر الصرف:

لفهم تأثيرات سياسة سعر الصرف، من الضروري التمييز بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. التغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي بلدين يعكس التغير في سعر

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الصرف الحقيقي السائد في السوق. أما التغير في سعر الصرف الحقيقي، فيشمل تعديل السعر الاسمي للصرف بناءً على الفروقات في معدلات التضخم بين البلدين. في النهاية، تؤثر القيمة الحقيقية للعملة على تنافسية المنتجات في كلا البلدين. ومن أهم هذه السياسات:

1- سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تشير الرقابة على الصرف إلى إشراف الدولة، من خلال البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة، على التعاملات المتعلقة بالذهب والعملات الأجنبية. يتيح هذا النظام للدولة مراقبة عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ويتم تطبيقه عندما تسعى الدولة للتحكم في قيمة عملتها الوطنية في الأسواق الدولية. غالباً ما يستخدم نظام الرقابة على الصرف لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو لمنع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج. تميز النظام الجزائري للرقابة على الصرف، الذي بدأ تطبيقه في عام 1963.

لقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمرحل الأساسية التالية:

1.1- الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10: ¹

عرفت الحقبة الممتدة من تاريخ استقلال الجزائر إلى غاية تاريخ صدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض في 14 أبريل 1990، العديد من الفترات التي خضع فيها نظام الصرف لبعض التعديلات الناتجة عن قوانين وتنظيمات متميزة، ولعب فيها البنك المركزي الجزائري دوراً أساسياً في تسيير احتياطات الصرف وبالتالي تسيير سعر الصرف، بالإضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالصرف بالتعاون مع وزارات المالية أو التجارة وأيضاً السهر على مراقبة تطبيقها من طرف البنوك والمتعاملين الاقتصاديين.

¹ - نعمان سعدي، خسائر الصرف بين حتمية تغطية المخاطر وقيود نظام الرقابة على الصرف_الجزائر أنموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 29، العدد 1، ص 98-99.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

- في الفترة بين 1962 و 1970، فرضت الجزائر نظام رقابة اقتصادية لحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية. استخدم النظام الحصص لتقييد التجارة الخارجية والعمليات المالية بالعملات الأجنبية، واستمر الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية. كما تم توقيع اتفاقيات ثنائية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

- في الفترة من 1971 إلى 1977، تم تعزيز الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية بإصدار أوامر تمنح بعض الشركات حق الاحتكار في واردات سلع معينة، مع إلغاء التعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا وتبني غلاف مالي يُعرف بالترخيص الإجمالي للواردات.

- في الفترة من 1978 إلى 1985، تم تأميم عمليات البيع والشراء مع الخارج، مما أدى إلى استبعاد الوسطاء الخواص في التجارة الخارجية وتكليف الهيئة العمومية بإدارة العلاقات الاقتصادية والمالية.

- خلال الفترة من 1986 إلى 1987، صدر قانون ينظم البنوك التجارية والبنك المركزي، منح البنوك صلاحياتها في مجال الصرف، ومنح البنك المركزي صلاحية التنظيم في التجارة الخارجية.

- في الفترة من 1988 إلى 1989، تم تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، مع إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وبدأت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي في تمويل واردات المؤسسات من الخارج.

1.2- الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10:

في الجزائر، كانت صلاحية الرقابة على الصرف تعود في الأصل للبنك المركزي، ولكن لم تُحول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة. في هذه الفترة، صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من إعادة تنظيم النظام النقدي والقرض للاقتصاد.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

بموجب هذا القانون، أصبح البنك المركزي يُعرف بـ "بنك الجزائر"، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام. وتمكنه هذا القانون من تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة، حيث يلتزم بقواعد المحاسبة التجارية ويتمتع بصلاحيات متعددة، بما في ذلك تنظيم التداول النقدي، ومراقبة وتنظيم الصرف، وإدارة المديونية الخارجية.

كما حدد القانون صلاحيات مجلس النقد والقرض، مثل مراقبة الصرف وتنظيم سوقها، وإقامة لجنة الاقتراض لمراقبة القروض الخارجية، وأيضًا تسهيل التعامل بين البنوك التجارية فيما بينها في سوق العملات الأجنبية.

وفي عام 1995، تم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الأجنبية، مما أتاح للبنوك التجارية التعامل مع العملات الأجنبية بيعًا وشراءً، والمساهمة بنسبة 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات. كما أصبحت البنوك قادرة على تخزين النقد الأجنبي لديها في بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق مع الفوائد السائدة في الأسواق العالمية.

2- سياسة تخفيض القيمة للعملة:

إن تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعًا عندما يواجه البلد اختلالًا في الميزان التجاري، وهذا عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والواردات أكثر تكلفة من العملة المحلية. والمقصود بسياسة تخفيض قيمة العملة، هو ذلك التدخل الذي تقوم به السلطة النقدية من خلال زيادة عدد وحدات العملة المحلية عند مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية هادفة من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة كزيادة حجم التصدير.¹

¹ - عابيس بن عيسى وآخرون، أثر سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل المستجدات الراهنة - دراسة قياسية 1994-2023، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 06، جانفي 2024، ص 25.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

يقدر اعتماد الدينار الجزائري على قطاع النفط بحوالي 98% في جميع مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى أزمة حقيقية عام 1986 إثر انخفاض أسعار الوقود وانخفاض أسعار الفائدة. وتسبب سعر صرف الدولار في انخفاض مداخيل الجزائر من صادرات المحروقات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار في العام التالي، أي سنة 1986. ووصلت نسبة الانخفاض إلى 38% في سنة واحدة، مما كان له أثر قوي على الوضع المالي للجزائر. وهكذا، أُجبر الميزان التجاري السلطات النقدية الجزائرية على تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار الجزائري منذ عام 1987.

1.1- أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

من بين أسباب تخفيض قيمة الدينار:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛
- التآكل المستمر لاحتياطيات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة؛
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليصه؛
- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق ما يلي:

- مواجهة أسعار الصرف المفرطة؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار؛

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- إدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

تجاوبًا مع مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وعودة التوازن، حاولت الحكومة الجزائرية منذ عام 1990 التركيز على تحقيق التوازن في الصادرات والواردات عبر عملية تخفيض الأسعار، مما يعكس نظرية المرونات:¹

1- مرونة الصادرات:

تأثير مرونة الطلب على الصادرات في سعر صرف الدينار من المعروف ان قيمة صادرات الجزائر مرنة وتخضع الحركة اسعار البترول التي بدورها تتحكم فيها اسباب خارج سيطرة الاقتصاد الوطني حيث انصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار، وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول، التي تبقى تتأثر بهذه الاسعار لأنه يرتبط مع السوق العالمي بهذا الرابط القوي الذي يمثل قيمة إيراداته من المحروقات، ولذلك فنجد مرونة قيمة صادرات الجزائر تؤثر عكسيا في سعر الصرف وهي الأخرى مفسرة لتغيراته.

2- مرونة الواردات:

تأثر سعر الصرف الدينار من خلال مرونة الطلب على الواردات الواردات هي تلبية للطلب المحلي و ينقسم الطلب المحلي إلى سلع قابلة للإتجار و سلع غير قابلة للإتجار، وبالتالي الطلب على السلع الغير قابلة للإتجار تكون ذات مرونة ضعيفة مقابل السلع القابلة للإتجار، وتعرف واردات الجزائر بانها عبارة عن المواد الاستهلاكية من غذاء ودواء و لباس... الخ، وهي سلع

¹ - جمال مساعدي، تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بتذبذب حصيلة التجارة الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 27، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 178.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

غير قابلة للإتجار أي أنها أساسية والرامية لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها ومن هذا فمرونة الواردات أقل من مرونة الصادرات وهذا بعد ان الواردات الجزائرية تفسير الحفاض سعر الصرف هي الأخرى.

3- سياسة رفع القيمة للعملة:

هي سياسة يعتمدها البنك المركزي حيث تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة وهي عملية معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة.¹

أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

1- فائض في ميزان المدفوعات: وجود فائض في ميزان المدفوعات يعني أن البلاد تحقق عائدات أكثر من صادراتها مقارنة بما تتفقه على وارداتها. هذا الفائض يعزز الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية، مما يدعم قيمة العملة المحلية.

2- مواجهة الارتفاع في الأسعار العالمية: ارتفاع الأسعار العالمية للسلع يمكن أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية. لذلك، رفع قيمة العملة يمكن أن يكون خطوة لمعادلة هذه الضغوط عبر جعل الواردات أرخص، مما يساهم في تخفيض تكلفة السلع المستوردة وتقليل التضخم.²

3- تعزيز العملة المحلية: رفع قيمة الدينار يمكن أن يعزز من قوته الشرائية بالنسبة للعملات الأجنبية، مما يجعل السلع المستوردة أقل تكلفة ويساعد في تخفيف التضخم الداخلي. هذا يتماشى مع السياسات الحكومية الرامية إلى استقرار الأسعار وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

¹ -سيداعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرا، الجزائر، 2018، ص51.

² - علي يحيى، تهوي الدينار الجزائري وارتفاع الأسعار يضغطان على الحكومة والشارع، متوفر على الموقع الالكتروني:

<https://www.independentarabia.com> نشر في: 2021/03/15، تم الاطلاع عليه: 2024/05/18.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

4- زيادة احتياطات النقد الأجنبي: ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي يعزز ثقة المستثمرين والاقتصاد بشكل عام. هذه الاحتياطات توفر دعماً للعملة المحلية، مما يسهل على البنك المركزي التدخل لدعم الدينار عندما يكون ذلك ضرورياً.

5- تحسين التصنيف الائتماني: تحسن الاحتياطات النقدية والفائض في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني للبلاد. تصنيف ائتماني أفضل يعزز من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية، مما يدعم العملة المحلية ويزيد من قيمتها.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

شهدت الجزائر، كدولة تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، تقلبات ملحوظة في سعر صرف عملتها الوطنية، الدينار الجزائري، خلال الفترة من 2014 إلى 2021 هذه الفترة تميزت بأحداث اقتصادية وسياسية هامة، أبرزها انخفاض أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية الداخلية، بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والمحلي. يستهدف هذا البحث تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة، واستعراض العوامل المؤثرة والتداعيات الاقتصادية الناجمة عن هذه التقلبات.

1- الفترة من 2014 إلى 2016:

في عام 2014، بدأت أسعار النفط العالمية في الانخفاض بشكل حاد، وتختلف الآثار المترتبة على هذا الانخفاض اختلافاً كبيراً من بلد لآخر. وبحسب خبراء فإن الهبوط الحاد لأسعار النفط يبدو نعمة للبلدان الرئيسية المستهلكة للنفط في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على ما تتبعه الدول المنتجة من سياسات فيما يتعلق بالصرف الأجنبي وعلاقة عملاتها بالدولار.¹

¹ - النصف الثاني من 2014 يشهد انهيار أسعار النفط، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net> ، نشر في : 2014/12/15، تم الاطلاع عليه : 2024/05/18.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

وهذا ما أدى إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. نتيجة لذلك، بدأ سعر صرف الدينار في الانخفاض. بحلول منتصف عام 2014، شهد الدينار أولى علامات التراجع بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من حوالي 115 دولار إلى أقل من 65 دولار.

في عام 2015، استمر الانخفاض في أسعار النفط، مما أدى إلى مزيد من الضغوط على الاقتصاد الجزائري. اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات لتخفيض قيمة الدينار بشكل تدريجي بهدف تخفيف العجز في الميزانية ودعم الاحتياطيات الأجنبية. سجل الدينار انخفاضاً بنسبة 20% تقريباً خلال هذا العام مقابل الدولار الأمريكي.

2- الفترة من 2017-2018:

حاولت الحكومة الجزائرية والبنك المركزي دعم الدينار من خلال العديد من الإجراءات، بما في ذلك القيود على الواردات وزيادة التدخل في سوق الصرف الأجنبي. إذ ساعدت في تخفيف بعض الضغوط على العملة، لكنها لم تكن كافية لاستعادة الاستقرار الكامل.

بين ديسمبر 2017 ومارس 2018، انتقل سعر صرف الأورو مقابل الدولار من 1.18 إلى 1.23 دولار، أي تحسن قدره 4.22 في المقابل، تراجعت قيمة الأورو مقابل الدولار بين مارس وجويلية 2018، بما يُقارب 5.27. أما بين جويلية وسبتمبر 2018، فقد تراجعت قليلاً قيمة الأورو مقابل الدولار 0.23%. تتأغماً مع هذه التطورات تحسنت قليلاً قيمة الدينار مقابل الدولار بين ديسمبر 2017 ومارس 2018، أي بـ 1.06%، وانخفضت قيمته مقابل الأورو بـ 3.04% خلال نفس الفترة. على عكس ذلك، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار، بين مارس وجويلية 2018، بنسبة 3,09%، وتحسنت بـ 2.32% مقابل الأورو. أما بين جويلية وسبتمبر، عرف

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الدينار شبه استقرار، سواء مقابل الأورو انخفاض بـ 0.08% أو مقابل الدولار انخفاض بـ 0.27%¹.

يعكس هذا الإجراء تغييرات طفيفة في سعر صرف الدينار مقابل العملات، نتيجة لتطورات في أسعار صرفهما على المستوى العالمي، وذلك في سياق تحسن ملموس في الظروف الأساسية مثل أداء أفضل لأسعار النفط، وانخفاض طفيف في معدل التضخم.

3- الفترة من 2019-2020:

في 2019، شهدت الجزائر حراكًا شعبيًا واسع النطاق، مما أضاف المزيد من عدم الاستقرار إلى الاقتصاد. أدى الحراك إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، حيث شهدت البلاد احتجاجات مستمرة ومطالب بإصلاحات جذرية، مما أثر سلبًا على ثقة المستثمرين المحليين والدوليين. هذا التراجع في الثقة تسبب في ضغوط على الدينار الجزائري، ما أدى إلى انخفاض قيمته مقابل العملات الأجنبية²، كما كشف الحراك عن مستويات عالية من الفساد في مؤسسات الدولة، مما عمق الأزمة الاقتصادية. وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فقد أدت التقلبات في أسعار النفط إلى تفاقم هذه الأزمة، مما أدى إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي وزيادة الضغط على الدينار.

4- الفترة من 2020-2021

مع بداية عام 2020، جلبت جائحة كوفيد-19 تحديات إضافية، حيث أدى انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل حاد خلال الجائحة إلى تقليص الإيرادات الحكومية، نظراً لاعتماد الجزائر الكبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل. خلال هذه الفترة، انخفضت قيمة

¹ -بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص12.

² - لوييزة ايت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدى،، نشر في 2019/03/19، تم الاطلاع عليه : 2024/05/17. متوفر على الموقع الالكتروني: <https://studies.aljazeera.net/> ، نشر في 2019/03/19، تم الاطلاع عليه : 2024/05/17.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الدينار بشكل أكبر، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير تقشفية إضافية والبحث عن طرق لزيادة الإيرادات غير النفطية.¹

شهد الدينار الجزائري خلال عام 2021 تراجعاً ملحوظاً في قيمته مقابل العملات الأجنبية، بسبب تأثيرات جائحة كورونا، انخفاض أسعار النفط، العجز التجاري، والتضخم. رغم بعض التحسن الطفيف في النصف الثاني من العام نتيجة استقرار أسعار النفط، ظل الدينار ضعيفاً، حيث تراوح سعره بين 132-137 ديناراً للدولار و 165-170 ديناراً لليورو. الحكومة الجزائرية والبنك المركزي بذلا جهوداً لضبط السوق من خلال تدخلات نقدية وتشديد القيود على الواردات، لكن التحديات الاقتصادية المستمرة تشير إلى ضرورة تبني إصلاحات شاملة لتحقيق استقرار مالي أكبر.

¹ - حادة مدوري، محمد مكيديش، تأثير فيروس كوفيد-19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص 224.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

المبحث الثالث: تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2021

تُعَدُّ تقلبات أسعار الصرف من العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي للدول، حيث تبرز تأثيراتها بوضوح على ميزان المدفوعات. يُعَدُّ ميزان المدفوعات بمثابة السجل الاقتصادي الذي يُظهر جميع المعاملات المالية الدولية للدولة، وهو يعكس قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية وتلبية احتياجاتها المالية. يعد هذا السجل مؤشراً هاماً على صحة الاقتصاد الوطني واستقراره، حيث يتضمن بيانات حول الصادرات والواردات، الاستثمارات الخارجية، والديون والائتمانيات الدولية.

المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

تُعتبر مسألة تغير سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية، خاصة في الدول التي تعتمد على الصادرات والواردات بشكل كبير في توازنها الاقتصادي. الجزائر، كدولة تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للإيرادات من العملة الأجنبية، تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بتقلبات سعر الصرف.

خلال الفترة من 2014 إلى 2021، شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات ملحوظة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية مثل الدولار الأمريكي واليورو. هذه الفترة تميزت بتراجع حاد في أسعار النفط العالمية، مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات النفطية، وبالتالي زيادة الضغط على الميزان التجاري.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

1- تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات

يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقارنة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، أمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.¹

نقوم من خلال هذا المطلب بعرض أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2020 والتي جاءت كما يلي:

الجدول رقم (07): تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2014-2020

السنة	الصادرات من المحروقات	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	سعر الصرف (الدينار/ الدولار)
2014	58362	61172	80.579
2015	33081	35138	100.69
2016	27917	39698	109.44
2017	33203	35132	110.82
2018	2216	41113	116.58
2019	2068	34994	119.42
2020	1909	21925	126.76
2021	4579	38637	135.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014-2021.

[/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

¹ - فتحة مختاري، بلحاج فراحي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، فيفري 2018، ص 54.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

نلاحظ من خلال الجدول بأن التخفيض التي قامت به الجزائر لم تستطيع تحقيق الغاية المرجوة منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات التي تتأثر بغير أسعار البترول أكثر منه أسعار الصرف حيث تلاحظ أنها تسجل انخفاض مستمر من 2014 إلى سنة 2021 لتسجل 21925 مليون دولار وهي أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول ومن جهة أخرى تلاحظ انخفاض في سعر الصرف خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2014 انخفاض ب 80.579 ثم انخفض بشكل كبير بسعر صرف الدينار وذلك لاعتمادها بشكل كبير على الصادرات من المحروقات حيث أسعار البترول مقومة بالدولار.

2- تأثير تغير سعر الصرف على الواردات

ترتبط الواردات مباشرة بالدخل الوطني حيث يمكن اعتبارها فائضا للاستهلاك المحلي عن الناتج المحلي، كما انه توجد علاقة وطيدة بين سعر الصرف وبين الواردات فانخفاض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات ترتفع داخليا أكثر فأكثر، أما سعرها بالعملة الأجنبية فيبقى دون تغيير مما ينجم عنه الحفاض في حجم الواردات.¹

الجدول رقم (08): تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2014-2021

السنة	اجمالي الواردات (مليون دولار)	سعر الصرف (الدينار/ الدولار)
2014	59,670	80.579
2015	52,649	100.69
2016	49,437	109.44
2017	48,981	110.82
2018	48,573	116.58
2019	44,632	119.42

¹ - عادل مختاري، امحمد بن البار، أثر عدم تماثل تغيرات اسعار الصرف على واردات الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة 1975-2018، Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol، المجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2021، ص318.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال
الفترة (2014-2021)

126.76	35,547	2020
135.00	37466	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014-2021.

[/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية عرفت تزايد مستمر خلال الفترة لتسجل أعلى قيمة خلال هذه الفترة سنة 2014 ، راجع ذلك إلى الازمة التي مر بها العالم وانعكاساتها على الاقتصاديات التابعة للبتروول وتابعة الاقتصاد للخارج، كما نجد في المقابل أنها سجلت أقل نسبة في فترة الدراسة كان سنة 2020، يمكن أن يكون ذلك بداية تحول في اقتصاد الجزائر، أو راجع ذلك للتغيرات الخارجية، وكذلك وعموما نلاحظ التراجع المستمر من سنة 2014 في قيمة الواردات، يقابله انخفاض في قيمة الدولار، كما سجلت الواردات **37466** مليون دولار وفي المقابل سعر الصرف سجل **135** دولار خلال نفس السنة من 2021، ومن المعلوم أن هذا الانخفاض في قيمة الواردات ليس بسبب انخفاض قيمة العملة وإنما راجع لسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية والاجراءات المتشددة التي فرضتها على التجارة الخارجية قصد التحكم في الواردات.

3- أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014-
2021:

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال
الفترة (2014-2021)

الجدول رقم (09): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2014-

2021

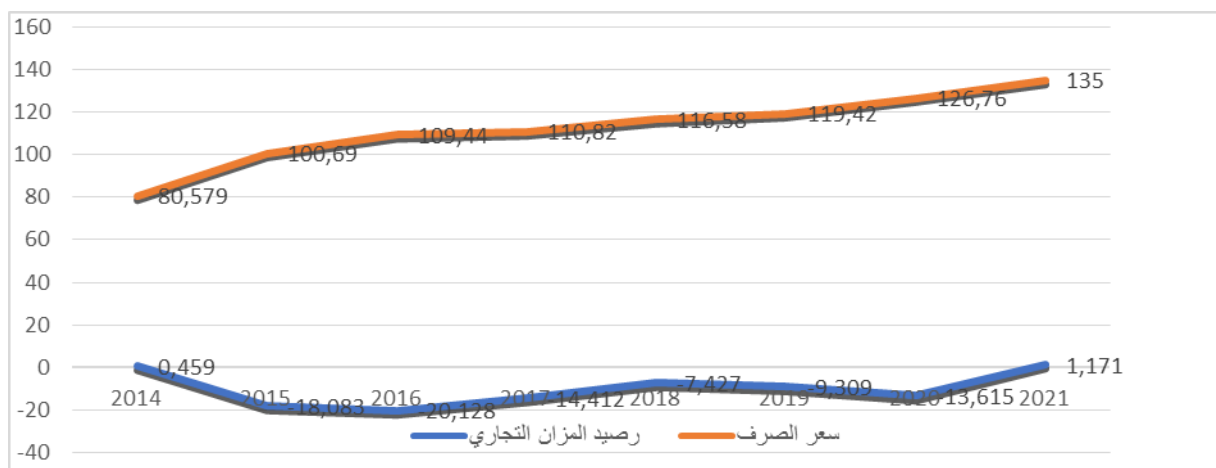
السنة	رصيد الميزان التجاري الجزائري	سعر الصرف (الدينار/ الدولار)
2014	0,459	80.579
2015	18,083-	100.69
2016	20,128-	109.44
2017	14,412-	110.82
2018	7,427-	116.58
2019	9,309-	119.42
2020	13,615-	126.76
2021	1,171	135.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014-2021.

[/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

الشكل رقم (04): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2014-

2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (10)

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدهومات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

تلاحظ من خلال الجدول والشكل تذبذب في رصيد الميزان التجاري، حيث حقق أقل فائض سنة 2014 برصيد قدره 0.459 مليار دولار، ليسجل عجز في سنة 2015 برصيد قدره 18.083 مليار دولار، إلا أن سجل أكبر عجز قدره 20.128 مليار دولار سنة 2016، وذلك راجع لتراجع أسعار البترول، على الرغم من اعتماد الحكومة على سياسة تخفيض العملة من أجل الحد من العجز، حيث انخفضت من 80.579 سنة 2014 إلى 135.00 سنة 2021.

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال

شهدت الجزائر بين عامي 2014 و2021 تقلبات ملحوظة في سعر صرف عملتها الوطنية، الدينار الجزائري. هذه الفترة تميزت بتحديات اقتصادية كبيرة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية، والذي يُعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات في البلاد. تغيرات سعر الصرف أثرت بشكل مباشر على حساب رأس المال في الجزائر، حيث أدى انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة تكلفة الواردات وتقليل القوة الشرائية. كما أثر ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي والتوازنات الاقتصادية العامة. دراسة هذه التغيرات وتداعياتها على حساب رأس المال ضرورية لفهم الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وكيفية تجاوبه مع الصدمات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية.

الجدول رقم (10): تطور سعر الصرف الجزائري على حساب رأس المال خلال الفترة 2014-2021

السنة	رصيد رأس المال	سعر الصرف (الدينار/ الدولار)
2014	3,397	80.579
2015	0	100.69
2016	0	109.44
2017	0	110.82
2018	1,064	116.58
2019	-0.016	119.42
2020	2,313	126.76

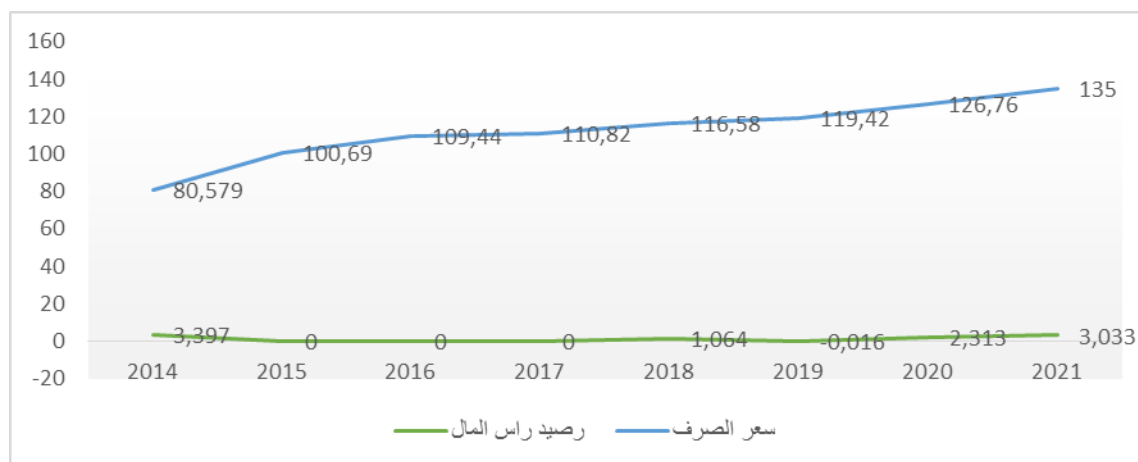
الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

2021	3,033	135.00
------	-------	--------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014-2021.

<https://www.bank-of-algeria.dz/>

الشكل رقم (05): تطور سعر الصرف الجزائري على حساب رأس المال خلال الفترة 2014-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (11)

نلاحظ من الجدول والبيان السابق ان:

رصيد حساب رأس المال المسجل في سنة 2014 رصيد موجب، لكن في السنوات 2015 و 2016 و 2017 سجل الحساب توازنا اي 0 مليار دولار بفضل مجموعة من السياسات الحكومية كفرض قيود على الواردات وتشجيع الانتاج المحلي، بالإضافة الى الإيرادات المستمرة من صادرات الهيدروكربونات التي ساهمت في استقرار حساب رأس المال، اما سنة 2019 سجل الرصيد عجزا بقيمة 0.016 وذلك بسبب تأثير جائحة كوفيد 19 التي ادت الى انخفاض حاد في اسعار النفط بالإضافة الى القيود الصارمة التي فرضتها الحكومة الجزائرية على الانشطة الاقتصادية، مما ادى الى تراجع الاستثمار الاجنبي وتدفقات رأس المال. اما السنتين الآخريتين 2020 و 2021 سجلت الجزائر رصيد موجب وذلك بسبب زيادة تدفقات استثمار الاجنبي وارتفاع اسعار النفط مجددا بعد انخفاضها في جائحة كوفيد 19 كما اسهمت الاصلاحات التي نفذتها الحكومة في تحسين مناخ الاعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الجزائر لم تحقق رصيذا ايجابيا لحساب رأس المال إلا بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات وغياب مساهمة حقيقية وبارزة للصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك لعدم نجاح أسلوب المرونات المتبع في تخفيض سعر الصرف في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما ما يستهدف قطاع المحروقات.¹

المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

يعدّ ميزان المدفوعات أداة تحليلية مهمة لقياس الأداء الاقتصادي الخارجي للبلد. فهو يُظهر تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والتحويلات المالية بين البلد وبقيّة العالم خلال فترة زمنية محددة. يُساعد تحليل ميزان المدفوعات على تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد، وتقييم قدرة البلد على تمويل احتياجاته الخارجية، وتحديد مسار الاقتصاد المستقبلي.

الجدول رقم (11): تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2021

الوحدة: مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الميزان التجاري	0.459	-18.083	-20.128	-14.412	-7.427	-9.309	-13.615	1.171
ميزان راس المال	3.397	0	0	0	1.064	-0.016	2.313	3.033
ميزان المدفوعات	-5.881	-27.537	-26.031	-21.762	-15.820	-16.927	-16.369	-1.479
سعر الصرف	80.579	100.69	109.44	110.82	116.58	119.42	126.76	135.00
أسعار البترول	100,23	53,07	45.01	53.01	71.5	64.4	42.08	72.47

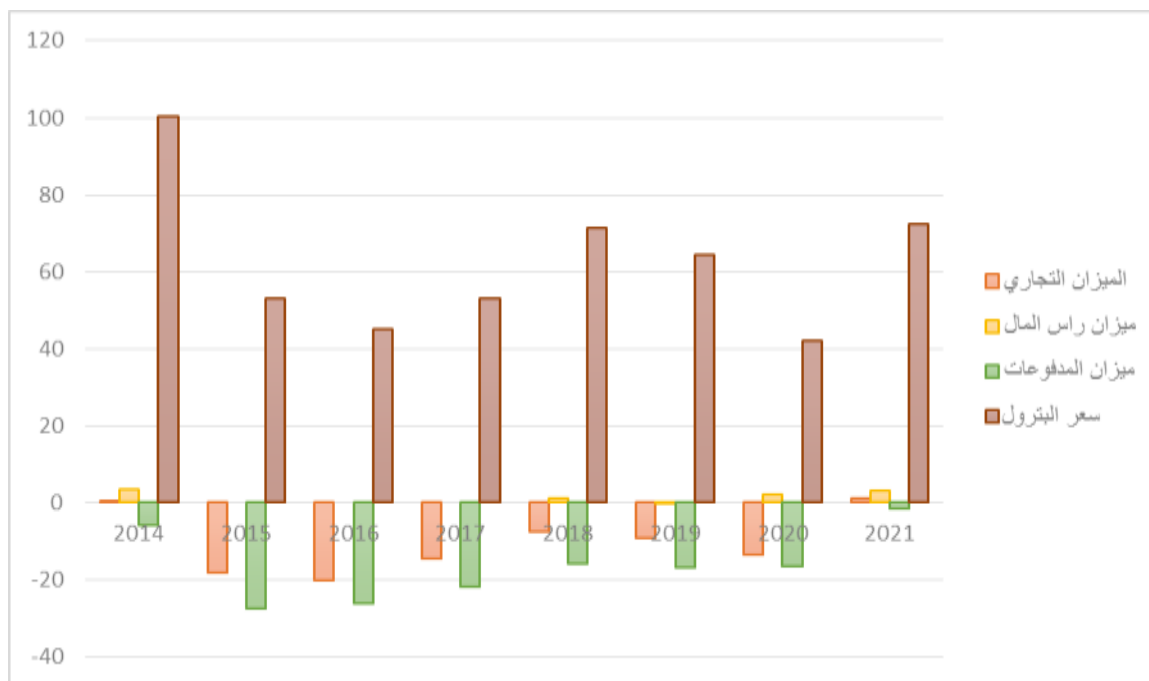
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014-2021.

<https://www.bank-of-algeria.dz/>

¹-آمال باب، سعايدية صحراء، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات -حالة الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعه 8 ماي 1945، ةالمة، الجزائر، 2017، ص104.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

الشكل رقم (06): تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (12)

نلاحظ من الجدول والبيان السابق ان:

شهد الميزان التجاري عجزًا متزايدًا خلال الفترة من 2014 إلى 2020، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2020 عند -27.537 مليار دولار، يعود هذا العجز إلى الارتفاع المستمر في الواردات، بينما ظلت الصادرات ثابتة أو آخذة في الانخفاض. بدأ الميزان التجاري في التحسن في عام 2021، حيث انخفض العجز وسجل فائض بقيمة 1.171 مليار دولار في المقابل نلاحظ انخفاض العجز في نفس السنة إلى -1.479 مليار دولار، كما شهد ميزان رأس المال تقلبات كبيرة خلال الفترة من 2014 إلى 2021. وكان إيجابيًا في عامي 2020 و2021، حيث بلغ 2.313 مليار دولار و3.033 مليار دولار على التوالي، وهنا بدأ عجز الميزان التجاري بالانخفاض إلى -16.369 مليار دولار وتحسن بصورة كبيرة في عام 2021. ارتفع سعر الصرف بشكل مطرد خلال الفترة من 2014 إلى 2021. حيث بلغ ذروته في عام

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

2019 عند 135.00 مليار دولار. وأدى هذا الارتفاع الى زيادة العجز التجاري، عندما سجل اول ارتفاع في سعر الصرف سنة 2015 حيث بلغ 100.69، قابله عجز كبير في ميزان المدفوعات، يعود هذا الارتفاع في سعر الصرف الى تدهور أسعار البترول حيث بلغت 53.07 دولار للبرميل في سنة 2015 وتعتبر من اقل النسب المتدنية التي وصل اليها البترول في هذه الفترة.

الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

خلاصة:

حاولنا من هذا الفصل دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2021 وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.



خاتمة

يعتبر سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصاد العام للبلاد، حيث أن سعر الصرف ليس إلا الصورة التي تنعكس على الاقتصاد العام للبلاد.

تعتبر آلية سعر الصرف أهم عنصر في الفكر المالي الحديث لما تكتسبه من أهمية من ضبط وتسوية ميزان المدفوعات للدول التي تسير على طريق النمو. وأصبحت أنظمة سعر الصرف التقليدية، مثل سعر الصرف الثابت المعموم، غير قادرة على خلق توازن فعال في ميزان مدفوعات الدول النامية.

من الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، لأنه يؤثر على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وحجم التجارة الخارجية، وبالتالي موقف... ميزان المدفوعات. حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014-2021).

• نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لأثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مع الإشارة الى حالة الجزائر تم التوصل الى النتائج التالية:

- سعر الصرف هو النسبة التي تم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى حيث نجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر ؛

- هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف؛

- سوق الصرف هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية ؛

- هناك تأثير كبير لتغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر. (صحيحة)؛

- شهد سعر صرف الدينار العديد من التطورات عبر مختلف الإصلاحات ؛

• نتائج اختبار الفرضيات: بعد اجراء الدراسة تم التوصل إلى إلى أن:

الفرضية الأولى: سعر الصرف نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى، (صحيحة).

الفرضية الثانية: ميزان المدفوعات سجل يبين جميع العمليات المالية والاقتصادية، (صحيحة).

الفرضية الثالثة: هناك تأثير كبير لتغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر. (صحيحة).

التوصيات المقترحة:

بناءا النتائج سابق ذكرها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تصب مجملها في ايجاد حلول لتقلبات أسعار الصرف، و تتمثل هذه التوصيات فيمايلي:

- البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل؛

- العمل على تقليل حجم الواردات؛

- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبية؛

- القيام باصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة.

• آفاق الدراسة:

بعد النتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة المتعلقة بهذه الدراسة، تثار أمامنا أشكاليات

أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع، و التي يمكن ان تكون آفاق لبحوث مستقبلية:

-أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية ؛

-دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو على تحرير

التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر).

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ الكتب:

- 1- بسام الحجار، الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
- 2- بول أ سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993.
- 3- خالد حسين علي المرزوك، أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، نظم التعليم الالكتروني.
- 4- زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1 ، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 5- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 6- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 7- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 9- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 1999.
- 10- لطرش، تقنيات البنوك، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005.
- 11- محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

قائمة المصادر والمراجع:

- 12- محمد الناشد، التجارة الداخلية والخارجية، منشورات حلب، سوريا، 1998.
 - 13- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
 - 14- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
 - 15- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
 - 16- نعيم دهمش ، مبادئ المحاسبة ، الطبعة الثالثة ، معهد الدراسات المصرفية عمان - الاردن 2009.
- II الأطروحات والرسائل:**
- 17- سلمى دوحى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
 - 18- سيدامر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2018.
 - 19- عامر برحو عائشة، محددات سعر الصرف في الجزائر مقارنة معلمية ولا معلمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

- 20- محمد زرافة، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
- 21- حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي " دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010 "مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2013.
- 22- حورية بن طربة، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة ورقلة، 2017.
- 23- عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
- قدار نعيمة، نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1997.
- 24- كمال العقريب، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر.
- 25- ماجدة بنت مطيع عاشور، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول النامية للفترة 1974-2006، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2009،

قائمة المصادر والمراجع:

- 26- المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2016/2015.
- 27- امال باب، سعايدية صحراء، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات _حالة الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعه 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017.
- 28- فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد مالي، جامعة بسكرة، 2014/2013.
- 29- فيساح مختار مراد، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
- III المجلات:
- 30- صندوق النقد الدولي، مرجع ميزان المدفوعات - واشنطن 1996.
- 31- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004 .
- 32- جمال مساعدي، تأثير سعر صرف الدينار الجزائري بتذبذب حصيلة التجارة الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 27، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- 33- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

قائمة المصادر والمراجع:

- 34- حادة مدوري، محمد مكيديش، تأثير فيروس كوفيد- 19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد05، العدد01، جوان 2021.
- 35- شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
- 36- الطيب فراج، رشيد يوسف، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة بوادكس، المجلد11، العدد1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022.
- 37- عادل مختاري، امحمد بن البار، أثر عدم تماثل تغيرات اسعار الصرف على واردات الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة 1975-2018، Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol 15، المجلد15، العدد02، الجزائر، 2021.
- 38- عبايبس بن عيسى وآخرون، أثر سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل المستجدات الراهنة _دراسة قياسية 1994-2023_، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد06، جانفي 2024.
- 39- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2017.

قائمة المصادر والمراجع:

- 40- فتيحة مختاري، بلحاج فراحي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، فيفري 2018.
- 41- فراج الطيب، يوسف رشيد، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022.
- 42- محمد طويطو، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، Les Cahiers du Cread، المجلد 35، العدد 02، 2019.
- 43- ميهوب مسعود، محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، 2022. عبد الوحيد صرامة، بعول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2، 2018.
- 44- نعمان سعدي، خسائر الصرف بين حتمية تغطية المخاطر وقيود نظام الرقابة على الصرف_الجزائر أنموذجاً_، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 29، العدد 1.
- 45- هدايي عبد الجليل، بن سعيد محمد، تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي جامعة احمد دراية، ادرار، سبتمبر 2015.

IV المحاضرات:

- 46- ظريفة سلايمية، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة قالمة، الجزائر، 2017/2016.

قائمة المصادر والمراجع:

47- سامي شناتي، يوسف رقدي، بحث حول ميزان المدفوعات، السنة الثالثة محاسبة، جامعة المسيلة، 2006/2005.

V المقالات:

48- علي يحي، تهاوي الدينار الجزائري وارتفاع الأسعار يضغطان على الحكومة والشارع

النصف الثاني من 2014 يشهد انهيار أسعار النفط، [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

49- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة

2018، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.

50- لويزة ايت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال

التعاقدى: <https://studies.aljazeera.net>

ثانيا: باللغة الأجنبية

51- Tahar ben marzouka, mangi safra « **monnaie et finance international approche macroéconomique** » édition l'harmattan, France, 1994

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وذلك من خلال تبيان أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 2014-2021، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، وبينت الدراسة أن سعر صرف الدينار الجزائري عرفت تراجعاً خلال فترة الدراسة وذلك ما أثر بالسلب على ميزان المدفوعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات.

Summary :

The study aimed to highlight and clarify the relationship between exchange rate changes and the balance of payments, by demonstrating the impact of exchange rate changes on the balance of payments, with reference to the case of Algeria during the period 2014-2021. The descriptive and analytical approach was adopted in order to become familiar with the theoretical and applied aspects of the subject. The study showed that the exchange rate of the Algerian dinar declined during the study period, which negatively affected the balance of payments in Algeria.

Keywords: exchange rate, balance of payments.